التقرير السنوي للعام 2023

كلمة رئيس مجلس الإدارة

شهد العام 2023 تطورات مهمّة على صعيد الاقتصاد الوطني الفلسطيني والقطاعات المالية غير المصرفية، لاسيما تلك المتعلقة بآثار العدوان الإسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني، الذي يتركز على محافظات الوطن الجنوبية، والذي يهدف إلى قتل مقومات الحياة بشكل كامل لشعبنا الفلسطيني ودفعه نحو الهجرة.

بلا شك أن هذه الأحداث رافقتها استجابة سريعة من هيئة سوق رأس المال لتصب في مسارين رئيسيين يتمثلان في: متابعة الآثار السلبية الناجمة عن العدوان الإسرائيلي على شعبنا وعلى اقتصادنا الوطني بقطاعاته المالية المختلفة، وذلك بتنسيق وتكامل مع الجهات كافة ذات العلاقة؛ العمل على اتخاذ التدابير اللازمة لحماية حقوق المتعاملين في القطاعات المالية غير المصرفية، بما يضمن استمرارية عجلة الاقتصاد الفلسطيني. وبالتزامن، استمرت الهيئة في رؤيتها القائمة على تطوير قطاعات التأمين، والأوراق المالية، والتأجير التمويلي وتمويل الرهن العقاري، والتكنولوجيا المالية، إضافة إلى تعزيز الحوكمة في الشركات المساهمة العامة.

إن التقرير السنوي للعام 2023 يتضمن البيانات المالية للهيئة، وجهودها التطويرية، والتنظيمية، والرقابية في القطاعات المالية التي تشرف عليها الهيئة بشكل تفصيلي، كما يستعرض التقرير إنجازات الهيئة على صعيد خدمات الاستدامة والتوعية المالية غير المصرفية، بالشراكة مع المجتمع المحلي بمكوناته الاقتصادية، والأكاديمية، والإعلامية، والمجتمعية.

ختاماً، أعبر عن اعتزازي بتولي مسؤولية رئاسة مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال، وتقديري لثقة مجلس الوزراء الفلسطيني بهذا التكليف، آملاً أن تحمل هذه الدورة إنجازات تسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني الفلسطيني. وانتهز هذه الفرصة، لأشكر رئيس مجلس إدارة الهيئة السابق الدكتور نبيل قسيس على جهوده المشكورة التي بذلها طيلة توليه هذه المهمة. كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء مجلس إدارة الهيئة والإدارة التنفيذية، وموظفيها، على جهودهم الدؤوبة والمستمرة في تحقيق أهداف الهيئة وتطبيق القانون، كما أشكر كافة المؤسسات العربية والإقليمية والدولية الشريكة للهيئة، بما يخدم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه، ويسهم في عملية التنمية المستدامة في دولة فلسطين.

رئيس مجلس الإدارة

عمّار العكر

تمهيد

تمهيد > الرؤيا والرسالة والأهداف

تمهيد

هيئة سوق رأس المال مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية، استناداً إلى المادة رقم 2 من قانون هيئة سوق رأس المال رقم 13 لسنة 2004.

تهدف الهيئة إلى تهيئة المناخ الملائم لتحقيق استقرار سوق رأس المال ونموه، وذلك من خلال التنظيم والتطوير والرقابة والإشراف على نشاطات القطاعات المالية غير المصرفية (الأوراق المالية، التأمين، التأجير التمويلي، تمويل الرهن العقاري، إضافة إلى المنتجات والخدمات المالية الإسلامية)، وتعمل الهيئة على تنظيم التكنولوجيا المالية، بهدف حماية حقوق المتعاملين والمستثمرين.

الرؤيا

هيئة رقابية فاعلة تعمل على الارتقاء بسوق رأس المال في فلسطين، وحماية مصالح المتعاملين فيه.

الرسالة

التنظيم والإشراف والرقابة على أداء كل من قطاعات الأوراق المالية، والتأمين، والرهن العقاري، والتأجير التمويلي والتخصيم في فلسطين، وتطويرها بما يحقق مبادئ الشفافية والعدالة والنزاهة، وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.

الأهداف الاستراتيجية:

1. تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المالي غير المصرفي، وتوفير البيئة الممكّنة لها.
2. النهوض بخدمات وأدوات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
3. استدامة القطاعات المالية تحت إشراف الهيئة وتعزيز استقرارها.

قطاعات سوق رأس المال

قطاعات سوق رأس المال > قطاع الأوراق المالية

قطاعات سوق رأس المال > قطاع الأوراق المالية > التعريف بالقطاع

لقد ألقى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة مع بداية الربع الثالث من العام 2023 بظلاله على أداء بورصة فلسطين، فقد تم خلال العام 2023 تداول ما يقارب 331 مليون دولار أمريكي بانخفاض بلغت نسبته 30% عن قيم التداول للعام 2022، كما انخفض عدد الأسهم المتداولة في هذا العام بنسبة 34%، حيث بلغ ما يقارب 159.8 مليون سهم، من خلال ما يقارب 27 ألف صفقة، بانخفاض نسبته 22% عن عدد الصفقات المُنفذة خلال العام 2022، وبلغ المعدل اليومي للتداول حوالي 1.3 مليون دولار، موزعة على 244 جلسة تداول، فيما بلغت القيمة السوقية للبورصة نهاية العام 2023 حوالي 4.63 مليار دولار، وبانخفاض بلغت نسبته 5% عن العام 2022.

أما فيما يتعلق بحركة مؤشر القدس، فقد أغلق المؤشر في نهاية العام 2023 عند مستوى 588.65 نقطة مقارنة مع 639.71 نقطة عند إغلاق العام 2022، ليشكل بذلك انخفاضاً بلغت نسبته 8%.

قطاعات سوق رأس المال > قطاع الأوراق المالية > أبرز تطورات العام 2023

1. **البيئة التشريعية:**

- مصادقة مجلس الوزراء على لائحة تعامل شركات الأوراق المالية مع البورصات الأجنبية رقم (17) لسنة 2023.
- إصدار مجلس إدارة الهيئة تعليمات تحول الشكل القانوني للشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق رقم (3) لسنة 2023.
- إصدار مجلس إدارة الهيئة تعليمات شراء الشركة لأسهمها والتصرف بها رقم (2) لسنة 2023.
- إقرار مجلس إدارة الهيئة التوجه القاضي بفصل مركز الإيداع والتحويل عن بورصة فلسطين فصلاً قانونياً بشكل تام، وبما يشمل النواحي الفنية والإدارية والمالية ونظم المعلومات، وبما يتفق مع أحكام قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004.

2. **إجراءات اتخذتها الهيئة بهدف تخفيف أثر العدوان على السوق:**

مع بداية العدوان الإسرائيلي في 7/10/2023، قامت الهيئة على مستوى قطاع الأوراق المالية باتخاذ سلسلة إجراءات للحفاظ على حقوق المساهمين كان أبرزها:

- الطلب بالسماح برفع إشارة المنع عن التداول لجميع المطلعين المستندة إلى تعليمات رقم (1) لسنة 2019 بشأن التعامل في الأوراق المالية، وذلك تجاوباً مع حاجة الشركات المدرجة لدعم استقرار الورقة المالية الخاصة بها، وعلى المتابعة لحالة السوق والتعاملات في البورصة، باستثناء أي إجراءات مرتبطة بتوجيهات من الجهات الرقابية المشرفة، أو السيادية، أو تعليمات المحاكم الفلسطينية والنيابة العامة، وذلك بدءاً من يوم الأحد الموافق 15/10/2023.
- الطلب بالموافقة على طلب الشركة الفلسطينية للكهرباء وقف التداول على ورقتها المالية ابتداء من جلسة تداول يوم الثلاثاء الموافق 10/10/2023 مع الإبقاء على تنفيذ التحويلات من خلال مركز الإيداع والتحويل.
- الطلب من الشركات المدرجة التي لديها مقار أو فروع أو مكاتب في قطاع غزة بالإفصاح من خلال نظام الإفصاح الإلكتروني (IFSAH) عن طبيعة الأضرار التي يتعرضون لها جراء العدوان على القطاع، وحجم هذه الأضرار، وأثرها المتوقع على نتائج الأعمال والمراكز المالية.
- التعميم بشأن التنظيم المؤقت لآليات شراء الشركات لأسهمها بشكل مباشر بتاريخ 29/10/2023، الذي أجاز للشركات المساهمة العامة المدرجة شراء أسهمها دون اشتراط عقد الهيئة العامة غير العادية وموافقتها، وذلك لمدة ثلاثة أشهر، بحيث يتوجب على الشركة فقط تقديم طلب إلى الهيئة للحصول على موافقتها بعد التحقق من الالتزام بالمتطلبات القانونية وفقاً لإحكام قرار بقانون رقم (42) لسنة 2021 بشأن الشركات، وتعليمات شراء الشركات لأسهمها والتصرف بها رقم (2) لسنة 2023 الصادرة عن الهيئة.
- تمديد فترة الإفصاح عن البيانات المالية للربع الثالث، وذلك لمدة 30 يوماً إضافية، ليصبح الموعد النهائي للإفصاح في 17/12/2023 بدلاً من 15/11/2023.

3. **بورصة فلسطين:**

- الموافقة على إدراج الورقة المالية لكل من شركة مستشفى ابن سينا التخصصي (ISH) بتاريخ 16/5/2023 وشركة أملاك للاستثمار العقاري والتجارة (AMLAK) بتاريخ 21/6/2023.
- الموافقة على شطب إدراج الورقة المالية لكل من شركة دار الشفاء لصناعة الأدوية (PHARMACARE) بتاريخ 24/1/2023 وشركة مصنع الشرق للإلكترود (ELECTRODE) بتاريخ 24/1/2023، وذلك نتيجة لتحول الشكل القانوني لكل منهما، من شركات مساهمة عامة إلى مساهمة خاصة.
- الموافقة على منح الترخيص لممارسة نشاط الوساطة المالية لحساب الغير بتاريخ 16/8/2023، وذلك لكل من شركة الاعتماد المالي الاستثماري للوساطة المالية (CFI)، وشركة وندسور بروكرز (فلسطين) ليمتد للوساطة المالية (WB).

- توجيه بورصة فلسطين دعوة للمساهمين غير مكتملي البيانات لدى المركز، وذلك للتوجه إلى شركات الأوراق المالية الأعضاء من أجل تحديث بياناتهم وتثبيت ملكيتهم، كونه لم يتسنَّ للبورصة التحقق من اكتمال أو صحة بيانات هؤلاء المساهمين عند الإدراج.
- إنفاذ جولة تفتيشية على البورصة بتاريخ 27/11/2023، وذلك للتحقق، بالدرجة الأولى، من انسجام مركز الإيداع والتحويل مع مبادئ المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأيوسكو)، وبخاصة المبدأ رقم (38) المتعلق بخضوع أنظمة تسوية الأوراق المالية والحفظ المركزي للأوراق المالية والأطراف المقابلة، لمتطلبات رقابية وتنظيمية وإشرافية تضمن عدالتها وفعاليتها وكفاءتها للحد من مخاطرها النظامية، بحيث اعتمدت الإدارة العامة للأوراق المالية منهجية تفتيش مستندة إلى مبادئ البنية التحتية لأسواق المال الصادرة عن اللجنة الفنية لمنظمة (الأيوسكو)؛ ذلك أن نشاط المركز يصنف كأحد أبرز مكونات البنية التحتية للأسواق المالية.

4. **الإجراءات الرقابية:**

على الصعيد الداخلي، واصلت الإدارة العامة للأوراق المالية جهودها الرامية لتوفير المناخ الملائم للاستثمار في الأوراق المالية والنهوض بسوق رأس المال الفلسطيني وفق أرقى المعايير والممارسات الدولية، وتحديداً المبادئ المنبثقة عن المنظمة الدولية للهيئات المشرفة على أسواق المال (الأيوسكو) وذلك من خلال:

- رصد السلوكيات والتعاملات المخالفة على بعض الأوراق المالية المدرجة، والتعامل معها ومع العملاء المستثمرين فيها وفق الضوابط الرقابية.
- التعميم على شركات الأوراق المالية الأعضاء بشأن التوقف عن فتح أية حسابات مدارة ضمن حسابات المحافظ لديها لأي شخص أو كيان يندرج ضمن تعريف المطلعين أو المعرضين سياسياً للمخاطر.
- التعميم على شركات الأوراق المالية الأعضاء للعمل على مراجعة وتحديد المستفيد الحقيقي من كافة حسابات الأشخاص الطبيعيين التي تخص الشركاء لديهم، وحسابات الأشخاص الاعتباريين التي يسيطر عليها الشركاء في اتخاذ القرارات، والعمل على تحديث ربطها بحساب الجاري مدين شركاء لغايات احتساب الملاءة المالية.
- منع المطلعين من التداول على الشركات غير الملتزمة بالإفصاح عن البيانات المالية خلال العام 2023، ونشر كتاب المنع على الموقع الإلكتروني.
- إنفاذ التفتيش الميداني على الجهات والأطراف المرخصة من قبل الهيئة. هذا، وقد تم خلال العام 2023، الانتهاء من تنفيذ جولتي التفتيش حسب الخطة المعتمدة حول التفتيش المبني على المخاطر وعلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- مراجعة الإفصاحات المالية والمتابعة الدورية لتقارير الملاءة المالية لشركات الأوراق المالية الأعضاء، بهدف التأكد من التزامهم بقانون الأوراق المالية وتعليمات الملاءة المالية الصادرة عن الهيئة، وبما يضمن الحفاظ على سلامة واستقرار أوضاع شركات الأوراق المالية الأعضاء، والحفاظ على أموال وحقوق المستثمرين لديها.
- الانتهاء من إعداد نظام مركزية مخاطر شركات الأوراق المالية والعملاء، ونظام الترخيص الإلكتروني.

5. **الخدمات المقدمة للقطاع:**

- الموافقة على تسميات أعضاء مجالس إدارة وتعيينات ممتهنين لدى شركات الأوراق المالية الأعضاء.
- تجديد ترخيص 10 شركات أوراق مالية أعضاء، وذلك لممارسة أعمال الوساطة المالية لحسابه ولحساب الغير، ولإدارة الإصدارات، إضافة إلى تجديد ترخيص 28 وسيطاً معتمداً، و6 مستشارين ماليين، و5 مصارف للعمل كحافظ أمين، إضافة إلى تجديد ترخيص بورصة فلسطين، وجهات اعتبارية أخرى لممارسة أنشطة مستشار الاستثمار وإدارة الإصدارات.
- التعامل مع 2 شكوى خطية والعمل على إثرها بأخذ المقتضيات القانونية، وذلك حمايةً لحقوق المتعاملين في السوق.
- الموافقة على الإصدارات التالية:

الشركة	نوع الإصدار	عدد الأسهم

1. البنك الإسلامي الفلسطيني	أسهم مجانية	10,000,000
2. بنك فلسطين	أسهم مجانية	6,718,757
3. البنك الإسلامي العربي	أسهم مجانية	4,900,000
4. ترست العالمية للتأمين	أسهم مجانية	1,500,000
5. العقارية التجارية للاستثمار	أسهم مجانية	242,595
6. تمكين الفلسطينية للتأمين	أسهم مجانية	480,000
7. المستثمرون العرب	أسهم مجانية	547,672
8. العربية الفلسطينية للاستثمار	أسهم مجانية	5,000,000
9. التكافل الفلسطينية للتأمين	أسهم مجانية	1,000,000
10. المشرق للتأمين	أسهم مجانية	1,000,000
11. المؤسسة العربية للفنادق	اكتتاب خاص	3,796,495

6. **الإفصاح:**

- يبين الجدول التالي مدى التزام الشركات المدرجة بالإفصاح عن التقارير الدورية خلال العام 2023:

التقارير الدورية	آخر موعد للإفصاح عن التقارير الدورية	الشركات المدرجة	الشركات الملتزمة	نسبة الالتزام
البيانات المالية الأولية للعام 2022	15/2/2023	47	47	100%
التقارير السنوية للعام 2022	31/3/2023	47	45	96%
البيانات المالية للربع الأول 2023	15/5/2023	*39	37	95%
التقارير نصف السنوية للعام 2023	15/8/2023	49	42	86%
البيانات المالية للربع الثالث 2023	17/12/2023	49	46	%94

* إن عدد الشركات الملتزمة بالإفصاح خلال الربع الأول والنصف الأول من العام 2023 تراجع بسب منح شركات التأمين المدرجة مهلة إضافية للإفصاح حتى 31/7/2023، وذلك لمراجعة بياناتهم استناداً إلى المعيار (17)، واستناداً إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (8/2023) في جلسته رقم (2/2023) المنعقدة بتاريخ 12/4/2023 كمهلة نهائية غير قابلة للتمديد.

7. **التعاون الإقليمي والدولي:**

- عضوية لجنة العمل المنبثقة عن اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، والمختصة بالعمل على إعداد دراسة استرشاديه حول أفضل الممارسات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب داخل الأسواق المالية العربية.
- عضوية لجنة العمل المنبثقة عن اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، والمختصة بالعمل على إعداد دراسة استرشادية حول مبادئ الاستدامة في الأسواق المالية العربية.
- المشاركة بفعالية أسبوع المستثمر العالمي للسنة السادسة على التوالي، وتنفيذ برامج توعوية متخصصة تركزت حول موضوعات مهمة تتصل بأساسيات الاستثمار عموماً، أبرزها: التمويل المستدام، مخاطر التعامل في الاستثمار في العملات الافتراضية المشفرة.

إحصائيات القطاع للعام 2023

عدد المتعاملين بالأسهم المدرجة (متعامل)	69,572

عدد الحسابات المفتوحة (وتشمل الحسابات النشطة والخاملة)	121,492
عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين	49
عدد شركات الوساطة (شركات الأوراق المالية المرخصة)	10

قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار) (غير شاملة للتحويلات خارج القاعة)	317.7
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	154.1
عدد الصفقات	27,185
عدد جلسات التداول	244
القيمة السوقية (مليون دولار)	4,625.1
المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	1.3
القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	24.20%

قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأمين

قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأمين > التعريف بالقطاع

التعريف بالقطاع

يعتبر قطاع التأمين رافداً مهماً من روافد الاقتصاد الفلسطيني، وذلك لأنه يلعب دوراً مهماً في تنمية الاقتصاد المحلي، وتوطيد أواصر الاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي؛ فمن خلال العلاقة بين المؤمن والمؤمن لهم، نجد أن التأمين يقوم بالدور الاجتماعي بما يوفره من أمان، وباعتباره مظهراً للتعاون والتضامن، كما له دور في الحياة الاقتصادية باعتباره وسيلة ائتمان ووسيلة فعالة لتجميع رؤوس الأموال اللازمة للاقتصاد، وبالتالي فهو عنصراً من عناصر الإنتاج، مما يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وتدعيمه. وقد شهد قطاع التأمين في فلسطين خلال السنوات الماضية تطوراً ملموساً، من ناحية مضاعفة حجم المحفظة التأمينية، وعلى مستوى وطبيعة وجودة الخدمات التأمينية التي تقدمها شركات التامين للجمهور.

وقد حدد قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) للعام 2004، وقانون التأمين رقم (20) لسنة للعام 2005، مهام هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وصلاحيتها بصفتها الجهة الحصرية المخولة في الرقابة والإشراف على قطاع التأمين، وتتولى الإدارة العامة للتأمين في هيئة سوق رأس المال الإشراف على قطاع التأمين في فلسطين، وذلك وفقاً لقانون التأمين رقم 20 لسنة 2005 والتشريعات الثانوية الصادرة بمقتضاه، وتتعاون الهيئة مع جميع الأطراف الشريكة حيثما يلزم في سبيل تحقيق المصلحة العامة المتعلقة بهذا القطاع.

أبرز الإحصائيات والنتائج في سوق التأمين

حقق سوق التامين الفلسطيني أقساط التأمين بقيمة 395 مليون دولار خلال العام 2023، في حين بلغت قيمتها 396 مليون دولار أمريكي للعام 2022 وبنسبة انخفاض لا تتجاوز ال 1%، كما ارتفعت اجمالي التعويضات المسددة للمستفيدين من التغطيات التأمينية من 255.8 مليون دولار أمريكي للعام 2022 الى 257.7 مليون دولار أمريكي في العام 2023، وبنسبة نمو 1%.

كما حققت شركات التأمين أرباحاً صافية 7.15 مليون دولار أمريكي خلال العام 2023، مقارنة ب 21.7 مليون دولار أمريكي في العام 2022 وذلك بانخفاض في الأرباح الصافية بنسبة 67% عن العام 2022، حيث أن انتقال شركات التامين الي تطبيق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 17(**IFRS-17) على** البيانات المالية الختامية للعام 2023 وانخفاض القيمة السوقية للاستثمارات المالية لهما الأثر الجوهري في هذا الانخفاض بالإضافة الى تداعيات الحرب على قطاع غزة والعدوان الإسرائيلي المستر على الشعب الفلسطيني.

وقد بلغت نسبة الاختراق التأمينية "إجمالي أقساط المحفظة التأمينية منسوبة الى اجمالي الناتج المحلي الإجمالي" بالأسعار الجارية مع نهاية العام 2023، ما يقارب 2.27%، مقابل ما يقارب 2.07% في نهاية العام 2022، كما انخفضت الكثافة التأمينية "حصة الفرد من إجمالي المحفظة التأمينية" إلى حوالي 71.22$ في نهاية العام 2023 بالمقارنة مع 73.08$ في العام 2022.

السنة	إجمالي الأقساط (بالمليون دولار أمريكي)	عدد السكان (بالمليون نسمة)	إجمالي الناتج المحلي الخام (بالمليار دولار أمريكي)	معدل الإنفاق الفردي على التأمين (بالدولار الأمريكي)	نسبة التأمين في الناتج القومي الخام (%)
2019	302,509,068	4.7	17.134	60	1.77
2020	303,244,103	4.8	15.561	58.72	1.95
2021	363,019,897	5.2	18.036	64.55	1.89
2022	396,012,710	5.4	19.112	73.08	2.07
2023	395,179,493	5.5	*17.396	71.22	2.27

- **طبقا للبيانات المقدرة الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.**

الأصناف والفروع	2021	2022	نسبة التطور (%) 2021/2022	2023	نسبة التطور (%) 2022/2023
تأمين المركبات	250,481,204	274,437,047	9.6	267,662,970	2-
تأمين العمال	27,630,301	30,231,348	9.4	29,906,210	1-
التأمين الصحي	38,009,154	40,806,747	7.4	43,474,831	7
تأمين المسؤوليات المدنية	4,980,362	5,170,864	3.8	5,687,457	10
تأمينات أخرى	7,040,572	8,452,926	20.1	8,342,054	1-
تأمين الحريق	18,535,124	18,579,776	0.2	20,684,044	11
التأمين البحري	1,858,807	1,938,222	4.3	1,955,017	1
التأمين الهندسي	7,377,363	7,764,396	5.2	8,390,394	8
تأمين الحياة	7,107,010	8,631,384	21.4	8,468,182	2-
التأمين الزراعي	0	0	0	608,335	1
إجمالي الأقساط	363,019,897	396,012,710	9.1	395,179,493	0

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الأقساط	255,421,729	279,370,598	302,509,068	303,244,103	363,019,897	396,012,710	395,179,493
التعويضات المدفوعة	144,320,228	166,307,996	182,660,629	179,630,303	227,977,187	255,872,881	257,690,889

الخسائر والاضرار التي تعرض لها قطاع التأمين او المتوقعة جراء الحرب على غزة:

يواجه قطاع التأمين الفلسطيني الكثير من التحديات كسائر القطاعات الاقتصادية نتيجة لاستمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والتعطيل الكامل للحياة الاقتصادية في قطاع غزة والتأثير الجوهري على النشاط الاقتصادي في الضفة والقدس بسبب الاجتياحات المتكررة للضفة الغربية، وسياسة الإغلاق بين محافظات الضفة الغربية، وتسريح أكثر من 90% من العاملين الفلسطينيين في الداخل الفلسطيني والمستوطنات، ومنع فلسطيني الداخل من زيارة مدن الضفة الغربية والتسوق فيها، إضافة لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي اقتطاع أجزاء من العائدات الضريبية (المقاصة) خلال الفترات الماضية تجاوزت 6 مليار شيقل؛ كان آخرها اقتطاع الجزء المتعلق برواتب موظفي قطاع غزة، مما حدّ من قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه القطاعين العام والخاص، ويضاف الى ذلك التراجع الحاد للدعم الخارجي، وما تبع ذلك من انكماش اقتصادي، حيث تراجع الناتج المحلي في الضفة الغربية بنسبة 19% في الربع الرابع من العام 2023 مقارنة مع الربع المناظر من العام 2022، ولم يكن قطاع التأمين بعيداً عن ذلك، حيث تراجعت إجمالي الأقساط المكتتبة لفرع تأمين المركبات بحوالي 21% خلال الربع الرابع من العام 2023 بالمقارنة مع الربع المناظر له من العام 2022 والذي كان له التأثير الأكبر على اجمالي المحفظة التأمينية للعام 2023، كما وانعكست الأسباب السابقة على قيمة الشيكات المعادة حيث رصد ارتفاع في قيمة الشيكات المعادة في ديسمبر2023 والتي بلغت 276.4 مليون دولار صعودا من 97.7 مليون دولار في أيلول السابق له. الأمر الذي ينعكس بشكل كبير على سيولة شركات التأمين نتيجة البيع الاجل لأقساط التأمين.

كما كان للحرب تداعيتها على حركة الملاحة في البحر الأحمر، مما أدى الى ارتفاع حادّ في أسعار عقود تأمين الشحن البحري، وذلك بسب فرض رسوم لتغطية المخاطر المرتبطة بالنزاعات والزيادة الكبيرة في تكلفة الشحن نتيجة سلوك مسار بديل أطول.

قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأمين > أبرز تطورات العام 2023

أبرز تطورات العام 2023

1. تم عرض مشروع قانون التأمين على مجلس الوزراء بالقراءة الأولى، وتم استلام عدة ملاحظات تتعلق بمشروع قانون التأمين من الوزارات والمؤسسات الحكومية والاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين والصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق، وقد تم الأخذ ببعضها وتم توضيح أسباب عدم الأخذ بتلك الملاحظات، وسيتم المتابعة مع مجلس الوزراء لاستكمال عملية اصدار القانون وإقراره وفق الأصول.
2. البدء بتنفيذ دراسة مسحية حول قطاع التأمين في فلسطين، تحليل السوق والبيئة الممكنة مع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
3. الانتهاء من الدراسة الاكتوارية لتسعير تأمين المركبات المبني على المخاطر، حيث شملت الدراسة تحديد سعر الأساس لكل من التأمين الالزامي وتأمين الفريق الثالث والتأمين التكميلي، وتحديد عوامل الخطر التي تؤثر على سعر التأمين، مع الأخذ بعين الاعتبار هامش الربح والمصاريف الموزعة وأي امتيازات أخرى يمنح المؤمن له خصومات بموجبها، وتم برمجة معادلة التسعير على شكل آلة حاسبة وتم وضعها على الموقع الإلكتروني للهيئة لاستخدام الجمهور واخذ التغذية الراجعة من المواطنين حول المشروع.
4. الانتهاء من تطوير منهجية الرقابة المبنية على المخاطر واعتمادها والبدء بتنفيذها، حيث تم تبني مبادئ التأمين الأساسية ICPs)) الصادرة عن الجمعية الدولية لمراقبي التأمين (IAIS) كأساس للمنهجية وتم تعديلها بما يتلاءم مع القوانين والتشريعات الصادرة عن هيئة سوق رأس المال وبما يتوافق مع طبيعة قطاع التأمين الفلسطيني.
5. اعداد دليل تقييم مخاطر جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع التأمين وفق النهج القائم على المخاطر.
6. انجاز مذكرات تعاون مع وزارة العمل الفلسطينية بشأن تطبيق أحكام قانون التأمين فيما يتعلق بإخطار الوزارة والجهة المؤمن لديها، مع وجود إمكانية للربط الكتروني بين شركات التأمين والوزارة فيما يتعلق بتأمين العمال وإصابات العمل والاستثناءات للوثيقة الموحدة لتأمينات العمال الصادرة بموجب قانون التأمين رقم (20) لسنة 2005م والتأكيد على التزام شركات التأمين بعدم الامتناع عن توفير التغطية التأمينية للحالات المغطاة بموجب القانون.
7. استمرت دائرة الرقابة على شركات التأمين خلال العام 2023 في القيام بأعمال مراجعة البيانات المالية والتقارير الاكتوارية، وتحديث سجلات المخاطر، وإصدار شهادات الملاءة المالية لشركات التامين، حيث تساهم مراجعة البيانات المالية الربعية ونصف السنوية والبيانات المالية الختامية لشركات التأمين في تحقيق العَديد من الأهداف في بيئة العمل، ومنها: منح عدم ممانعة الهيئة من نشر تلك البيانات، والقيام بالتحليل المالي والفني لشركات التامين، وبالتالي فحص قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها من خلال مراجعة هامش الملاءة (كفاية رأس المال)، وإصدار شهادات الملاءة المالية. كما تم العمل على إصدار قاعدة البيانات الإحصائية الدورية لقطاع التأمين، وتطوير منهجية الرقابة المستندة إلى المخاطر، حيث شهد هذا العام نقلة نوعية في طريقة عرض البيانات المالية بحيث تم تطبيق المعيار الدولي رقم 17 IFRS لإعداد التقارير المالية والذي يهدف الى توحيد طرق عرض البيانات المالية لشركات التأمين على الصعيد الدولي حيث قامت شركات التأمين الفلسطينية بتطبيق المعيار الدولي على البيانات المالية الختامية كما في 31/12/2023 والالتزام بما ورد من التعاميم والتوجيهات الصادرة عن الهيئة بالخصوص، بالرغم من الظروف الصعبة جدا المتعلقة بتداعيات الحرب المؤسفة على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر وما تسببت فيه من أزمة مالية وركود اقتصادي كبير وتضرر القطاعات المختلفة وضعف القدرة الشرائية بشكل كبير مع استمرار أزمة احتجاز إيرادات المقاصة وتأثيرها السلبي، كما تضررت بعض شركات التأمين بحيث تعرضت لتدمير بعض المباني والممتلكات للشركات بشكل جزئي أو كلي للشركات التي لديها فروع في قطاع غزة وخسارة الأقساط المكتتبة بشكل شهري والتأثير على التدفقات النقدية المستقبلية لبعض الشركات من خلال إمكانية خسارة الذمم المدينة وخسارة الرواتب والأجور للموظفين، وإمكانية فقدان المستندات والواثق المتعلقة في ملفات الحوادث و بوالص التأمين الصادرة، علماً أن إنتاج قطاع غزة يشكل فقط 2% من اجمالي المحفظة التأمينية في فلسطين.
8. تم تنفيذ جزء من الخطة السنوية الخاصة بالزيارات الميدانية لمقرات شركات التأمين وفروعها، حيث تم تنفيذ 64 جولة رقابية خلال العام 2023، تمحورت حول متابعة تطبيق شركات التأمين وأصحاب المهن التأمينية لأحكام قانون التأمين والتشريعات الثانوية الصادرة بمقتضاه.
9. على صعيد متابعة الشكاوى التي ترد إلى الهيئة، فقد تعامل قسم الشكاوى خلال العام 2023 مع 87 شكوى قدمت للإدارة للعامة للتأمين، تمت معالجة وإغلاق 73 منها، فيما تبقت 14 شكاوى غير مكتملة المستندات، وبالتالي لا يمكن النظر فيها.
10. على صعيد تجديد تراخيص شركات التأمين وأصحاب المهن التأمينية الأخرى، فقد تم تجديد إجازات التأمين للعام 2023 لجميع شركات التأمين المجازة من قبل الهيئة، وكذلك تجديد التراخيص لأصحاب المهن التأمينية المقيدة في سجلات

الإدارة العامة للتأمين، كما تم إلغاء التراخيص لأصحاب المهن التأمينية الذين فقدوا شروط منح الإجازة.

الخدمات المقدمة للقطاع: "منح وتجديد والغاء إجازات مزاولة شركات التأمين ووكلاء وممتهني المهن التأمينية":

تم خلال العام 2023 منح إجازة مزاولة لشركتي تأمين[1]، ووكيل تأمين فرد عدد 4، ووكيل تأمين هيئة عدد 5، ووسيط تأمين فرد واعتباري عدد 2، ووسيط إعادة تأمين فرد واعتباري عدد 2، وإدارة خدمات تأمينية عدد 1، وخبير تأمين اكتواري عدد 1، محقق تأمين عدد 1. وفي المقابل تم إلغاء إجازات لمهن تأمينية حسب التعليمات النافذة بهذا الخصوص، حيث تم إلغاء إجازات وكلاء تأمين ومنتجين عدد 17. والقوائم التالية تبين اجمالي اعداد اجازات المنح والتجديد والالغاء للعام 2023 كما يلي:

[1] صدرت موافقة مجلس إدارة الهيئة على منح الاجازة للشركة الأولى في العام 2022 وتم استكمال إجراءات الترخيص وإصدار الاجازة في العام 2023، في حين صدرت الموافقة من مجلس إدارة الهيئة على منح الاجازة للشركة الثانية في العام 2023 وتم استكمال إجراءات الترخيص وإصدار الاجازة في العام 2023.

1. شـركـات الـتـأمـيـن العاملة في فلسطين:

رقم الاجازة	الشركة	فروع التأمين المجاز للعمل بها
2	شركة المشرق للتأمين	المركبات والمسؤوليات المتعلقة بها البحري والطيران والنقل والمسؤوليات المتعلقة بها الحريق والسرقة والاخطار المتحالفة معها الحوادث العامة والمسؤوليات المدنية التأمين الصحي فروع التأمين الاخرى
3	شركة فلسطين للتأمين	المركبات والمسؤوليات المتعلقة بها البحري والطيران والنقل والمسؤوليات المتعلقة بها الحريق والسرقة والاخطار المتحالفة معها الحوادث العامة والمسؤوليات المدنية التأمين الصحي فروع التأمين الاخرى
4	الشركة الامريكية للتأمين على الحياة	التأمين على الحياة
5	شركة التأمين الوطنية	المركبات والمسؤوليات المتعلقة بها البحري والطيران والنقل والمسؤوليات المتعلقة بها الحريق والسرقة والاخطار المتحالفة معها الحوادث العامة والمسؤوليات المدنية التأمين الصحي التأمين على الحياة فروع التأمين الاخرى

7	شركة ترست العالمية للتأمين	المركبات والمسؤوليات المتعلقة بها البحري والطيران والنقل والمسؤوليات المتعلقة بها الحريق والسرقة والاخطار المتحالفة معها الحوادث العامة والمسؤوليات المدنية التأمين الصحي التأمين على الحياة فروع التأمين الاخرى
8	شركة المجموعة الأهلية للتأمين	المركبات والمسؤوليات المتعلقة بها البحري والطيران والنقل والمسؤوليات المتعلقة بها الحريق والسرقة والاخطار المتحالفة معها الحوادث العامة والمسؤوليات المدنية التأمين الصحي فروع التأمين الاخرى
9	شركة فلسطين لتأمين الرهن العقاري	تأمين الرهن العقاري
10	شركة التكافل الفلسطينية للتأمين	المركبات والمسؤوليات المتعلقة بها البحري والطيران والنقل والمسؤوليات المتعلقة بها الحريق والسرقة والاخطار المتحالفة معها الحوادث العامة والمسؤوليات المدنية التأمين الصحي التأمين على الحياة فروع التأمين الاخرى
11	الشركة العالمية المتحدة للتأمين	المركبات والمسؤوليات المتعلقة بها البحري والطيران والنقل والمسؤوليات المتعلقة بها الحريق والسرقة والاخطار المتحالفة معها الحوادث العامة والمسؤوليات المدنية التأمين الصحي التأمين على الحياة فروع التأمين الاخرى
12	شركة تمكين الفلسطينية للتأمين	المركبات والمسؤوليات المتعلقة بها البحري والطيران والنقل والمسؤوليات المتعلقة بها الحريق والسرقة والاخطار المتحالفة معها الحوادث العامة والمسؤوليات المدنية التأمين الصحي التأمين على الحياة فروع التأمين الاخرى
13	شركة البركة للتأمين الإسلامي[1]	المركبات والمسؤوليات المتعلقة بها البحري والطيران والنقل والمسؤوليات المتعلقة بها الحريق والسرقة والاخطار المتحالفة معها الحوادث العامة والمسؤوليات المدنية التأمين الصحي فروع التأمين الاخرى التأمينات التي تستهدف القطاع الزراعي (التأمينات الزراعية والنباتية والحيوانية)

المركبات والمسؤوليات المتعلقة بها
البحري والطيران والنقل والمسؤوليات المتعلقة بها
الحريق والسرقة والاخطار المتحالفة معها
الحوادث العامة والمسؤوليات المدنية
التأمين الصحي
فروع التأمين الاخرى
التأمينات الزراعية بكافة أنواعها
التأمينات متناهية الصغر بكافة أنواعها

شركة الأراضي المقدسة للتأمين التكافلي 14

2. **أعداد وكلاء ووسطاء التأمين وأصحاب المهن التأمينية المساندة**

البيان	العدد
وكيل تأمين	224
منتج تأمين	19
وكيل (هيئة)	9
وسيط تأمين	17 فرد و7 اعتباريين
وسيط إعادة تأمين	2 فرد و1 اعتباري
خبير اكتواري تأمين	5
المصارف المعتمدة لممارسة أعمال التأمين المصرفي	3
خبير معاينة لتقدير الأضرار	12
شركات إدارة النفقات الطبية والخدمات التأمينية	8
محقق تأمين	53

[2] صدرت موافقة مجلس إدارة الهيئة على منح الاجازة في العام 2022 وتم استكمال إجراءات الترخيص وإصدار الاجازة في العام 2023.

قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأجير التمويلي

قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأجير التمويلي > التعريف بالقطاع

التعريف بالقطاع

تستمر الهيئة في الرقابة والإشراف على قطاع التأجير التمويلي وفق المنظومة القانونية المنظمة لهذا القطاع، وبشكل يضمن التزام الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وفقاً لقرار بقانون رقم (6) لسنة 2014 بشأن التأجير التمويلي والتشريعات الصادرة بمقتضاه. وتسعى الهيئة، ضمن أهدافها واستراتيجياتها المتعاقبة، وبشكل مستمر، إلى مراجعة وتحديث الأطر التشريعية والتنظيمية والرقابية، بهدف تعزيز نمو واستقرار رأس المال، وبما ينسجم مع التطورات الحاصلة في السوق. كما أن ترتيب وتنظيم العلاقات مع الجهات ذات العلاقة، ورفع الوعي في القطاعات التي تشرف عليها، هما من الأساسيات والمواضيع المهمة التي تركز الهيئة عليها في سياق تحقيقها لأهدافها.

يتصف نشاط التأجير التمويلي بالمرونة من حيث تقديمه منتج التأجير التمويلي المنتهي بخيار الشراء، إلى جانب منتج التأجير التمويلي المنتهي بالتملك، وتقدم الشركات العاملة في فلسطين كلا المنتجين. كما تستطيع شركات التأجير التمويلي تكييف طريقة السداد في عقود التأجير التمويلي لتتناسب وطبيعة الدخل المتأتي من الأصل المؤجر، ولهذا يطلق على شركات التأجير التمويلي بالشريك الصامت. وتُكسب هذه المرونة والتنوع منتج التأجير التمويلي ميزة تنافسية مطلقة بالمقارنة مع أدوات التمويل الأخرى.

إن الطلب على منتج التأجير التمويلي مستمر؛ كونه يوفر التمويل للأصول التي تستخدمها الشركات والأفراد، ويساهم في تمكين الشركات من مواكبة التطورات التكنولوجية مع تمكنها من الاستفادة من الميزات الضريبية للتأجير التمويلي في هذه الأصول. بالتالي، يمكننا القول إن الطلب على منتج التأجير التمويلي هو طلب مشتق، بمعنى أنه كلما زاد الطلب على الأصول بأشكالها كافة، فإن ذلك يزيد من احتمالية الطلب على التأجير التمويلي كأحد الخيارات التمويلية المنافسة في السوق.

ومن المؤشرات العالمية التي تُظهر نسبة تشبع السوق من التأجير التمويلي هي نسبة الاختراق (Penetration Rate)، ويتم احتسابها عن طريق قسمة إجمالي الاستثمار في التأجير التمويلي على التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (GFCF) في تلك الفترة، وقد كانت النسبة 2.036% كما في نهاية 2021، و2.99% كما في نهاية العام 2022.

أما فيما يخص المنافسة في هذا القطاع، وبناءً على مؤشر هيرفندل إنديكس (Herfindahl-Hirschman Index -HHI)، لإجمالي الاستثمار في قطاع التأجير التمويلي، فإن الوضع التنافسي في هذا القطاع متوسط، حيث بلغت قيمة هذا المؤشر 2379 نقطة و2221 نقطة للعامين 2023 و2022، على التوالي.

تصنف شركات التأجير التمويلي عالمياً إلى ثلاثة أنواع، وبالإمكان القول إن هذا التصنيف يعتمد على هيكلية ومساهمي الشركة، ويخدم كل نوع الغاية التي أوجد من أجلها. وهذا التنوع مفيد جداً للقطاع المالي، ويزيد من العمق فيه ويحقق نوعاً من الكفاءة الاقتصادية، وسينعكس هذا بالتأكيد على مستهلكي الخدمات المالية. والأنواع هي:

1. شركة التأجير التمويلي المستقلة (Stand Alone Leasing Company): وهي الشركة التي تقوم بأعمال التأجير التمويلي دون أن تكون مرتبطة بموردي أصول أو مؤسسات مالية (عادة ما تكون البنوك).
2. الشركة المرتبطة بمورد الأصول (Captive Lessor): وهي الشركة التي تكون أحد أذرع المورد/الوكيل/المصنع، وتقوم ببيع الأصول الخاصة بهم عن طريق التأجير التمويلي. ويتم تأسيس هذا النوع من الشركات من أجل زيادة مبيعات الشركة.
3. الشركة التابعة لمؤسسة مالية (Bank Affiliated Leasing Company): وهي الشركة التي تكون تابعة لمؤسسة مالية، وتكون في الغالب بنكاً. وتقوم البنوك، بالعادة، بالاستثمار في شركات التأجير التمويلي للاستفادة من المزايا التي يقدمها

التأجير التمويلي، ولتتمكن من الوصول إلى شرائح أكبر وأكثر من فئات المجتمع.

شركات التأجير التمويلي الموجودة حالياً تتوزع ما بين الشركات المستقلة والشركات المرتبطة بمورد أصول. وتقدم خدماتها في المحافظات الشمالية كافة. أما بخصوص محافظ الشركات، فتقدم الشركات الخيارين: التملك وخيار الشراء، وما زال التركيز على التأجير التمويلي في الأموال المنقولة من مركبات ومعدات، ولا يوجد عقود للأموال غير المنقولة، ويعود ذلك إلى عدم إصدار تعليمات تسجيل الأموال غير المنقولة المؤجرة تأجيراً تمويلياً من قبل سلطة الأراضي الفلسطينية.

قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأجير التمويلي > أبرز تطورات العام 2023

بلغ عدد شركات التأجير التمويلي المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، كما في نهاية العام 2023، ثماني شركات، في حين أن شركة واحدة تعمل على تصويب أوضاعها لاستكمال تجديد ترخيصها، وشركة جديدة مستقلة تقدمت لطلب ممارسة نشاط التأجير التمويلي المتفق مع الشريعة الإسلامية، وطلبها قيد الدراسة. والشركات المرخصة هي:

-	**الشركة**	**تأجير تمويلي تقليدي أو تأجير تمويلي متفق مع الشريعة الإسلامية**
1	الشركة الفلسطينية للتأجير والتأجير التمويلي - باليس	تأجير تمويلي تقليدي
2	شركة الإجارة الفلسطينية	تأجير تمويلي متفق مع الشريعة الإسلامية
3	شركة ريتز للتأجير التمويلي	تأجير تمويلي تقليدي
4	شركة ليس فور يو للتأجير التمويلي	تأجير تمويلي تقليدي
5	شركة ليس آند جو للتأجير التمويلي	تأجير تمويلي تقليدي
6	شركة جديكو للتأجير التمويلي	تأجير تمويلي تقليدي
7	الشركة المتكاملة للتأجير التمويلي	تأجير تمويلي تقليدي
8	الشركة العربية للتأجير التمويلي	تأجير تمويلي تقليدي

أصدرت الهيئة تعليمات رقم (1) لسنة 2023 بتعديل تعليمات رقم (1) لسنة 2016 بترخيص شركات التأجير التمويلي بتاريخ 12/04/2023، والهدف من إصدار هذه التعليمات هو تنفيذ ما ورد في القرار بقانون رقم (6) لسنة 2014 بشأن التأجير التمويلي من أن نشاط الشركات الرئيسي هو ممارسة نشاط التأجير التمويلي، حيث تم حظر تملك العقارات لشركات التأجير التمويلي إلا بالقدر الكافي لقيامها بأعمالها، في ما عدا العقارات موضوع عقود التأجير التمويلي، كذلك الأمر بما يخص تملك الأوراق المالية، أو المشاركة في شركات أخرى، بحيث يخدم ذلك غايات الشركة في ممارسة نشاطها الرئيسي. وتم استحداث معايير مالية تنظيمية جديدة تنظم العلاقة ما بين القروض التي تحصل عليها الشركات ومحفظة التأجير التمويلي للشركة، بحيث لا يتجاوز رصيد القروض من جهات التمويل المختلفة 120% من رصيد صافي الاستثمار في التأجير التمويلي، وهذا، بطبيعة الحال، نهج جديد لرأس المال المبني على المخاطر، بحيث إن الشركات، ومن أجل أن تبقى ضمن حدود هذه النسبة، لا بد لها من رفع رأسمالها، إضافة إلى مؤشر مالي له علاقة بالقروض والتمويلات التي تمنحها الشركات لجهات أخرى، وليس لها علاقة بعقود التأجير التمويلي، بحيث لا تزيد على 5% من رأس المال المدفوع لشركة التأجير التمويلي، مع شرط أن تكون شركة التأجير التمويلي قد وظفت رأس المال المطلوب بموجب التعليمات في نشاط التأجير التمويلي بشكل كامل قبل ذلك. وقد منحت التعليمات الشركات فرصة لتصويب الأوضاع لمدة سنة واحدة، مع إمكانية تمديد الفترة لسنة إضافية بناء على موافقة الإدارة.

أنهت الشركة الاستشارية الدراسة القانونية للتشريعات في قطاع التأجير التمويلي، وتم عقد لقاءات عدة مع الهيئة ومع شركات التأجير التمويلي لعرض المواضيع التي تم البحث فيها، ومنهجية البحث في الدراسة، والنتائج المستخلصة، والتوصيات. وقد استعرضت الدراسة الإطار القانوني الناظم، والتجارب الدولية المقارنة، والتأجير من الباطن، وتسجيل الأموال غير المنقولة المؤجرة تأجيراً تمويلياً، وأعمال التأجير التمويلي المتفقة مع الشريعة، والتأجير التمويلي في المصارف، وتأثير التشريعات السارية على نشاط التأجير التمويلي، وتسجيل عقود التأجير التمويلي لدى الهيئة، إضافة إلى تقديم مقترحات لتعديلات على تشريعات قائمة ومقترحات لمسودات تشريعات إضافية. وستقوم الهيئة بمراجعة هذه المقترحات وإقرارها لتحقيق هدف استكمال التشريعات الناظمة لقطاع التأجير التمويلي، واستمرار تطوير هذا القطاع.

توصلت الهيئة وسلطة الأراضي إلى مسودة نهائية لتعليمات تسجيل الأموال غير المنقولة المؤجرة تأجيراً تمويلياً، وتمت الاستفادة من التوصيات التي وردت إلى الهيئة من الدراسة القانونية في هذا الموضوع. ونستطيع القول إننا في المراحل النهائية من الإصدار، حيث ستسهم هذه التعليمات بدخول لاعبين جدد إلى سوق التأجير التمويلي كمؤجرين، وتوسيع قاعدة الأصول المؤجرة تأجيراً تمويلياً لتشمل الأموال غير المنقولة (العقارات)، وسيكون لها تأثير كبير في إدخال عمليات التمويل للقطاع العقاري التي تتم في

السوق غير الرسمي إلى القطاع المالي الرسمي.

العدوان على قطاع غزة:

تأثرت القطاعات الاقتصادية، كافة، بشكل مباشر وغير مباشر بالعدوان الغاشم على قطاع غزة. وكان التأثير على قطاع التأجير التمويلي غير مباشر، حيث إن التمويل يتركز في المحافظات الشمالية دون المحافظات الجنوبية، وذلك يعود لعدم نفاذ القرار بقانون بشأن التأجير التمويلي في المحافظات الجنوبية نتيجة للانقسام. وتواجه شركات التأجير التمويلي صعوبات في سداد المستأجرين للأقساط المستحقة عليهم، ويعود ذلك إلى فقدان عمال الداخل لعملهم فور بدء العدوان وأزمة الرواتب، بما يخص موظفي القطاع العام، وخسارة موظفي القطاع الخاص لأعمالهم نظراً لضعف الحركة الاقتصادية بشكل عام، وتعرض الشركات الصغيرة والمتوسطة لأزمات مالية.

أما فيما يخص التمويلات الجديدة، فقد انخفض الإقبال على الحصول على التمويل من قبل الأفراد والشركات، نظراً للجو العام السائد، وحالة عدم اليقين التي تعيشها البلاد، وانعكاساتها السلبية على المؤشرات الاقتصادية المختلفة كالاستهلاك والاستثمار، وأصبحت شركات التأجير التمويلي أكثر تحفظاً في عمليات المنح لسببين: الأول هو انخفاض مصادر التمويل لشركات التأجير التمويلي، وهي في النسبة الأكبر تكون البنوك، حيث أصبحت البنوك أكثر تحفظاً في ظل الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر فيها البلاد، والسبب الثاني هو التخوفات من عدم قدرة المستأجرين الجدد على السداد، وبالتالي تعثرهم في ظل الظروف السائدة.

وقد سجلت محفظة التأجير التمويلي في الربع الأخير من العام 2023 انخفاضاً في عدد العقود وقيمة إجمالي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي عن العام 2022، حيث بلغ عدد عقود التأجير التمويلي 195 في الربع الرابع من العام 2023، في حين بلغ العدد 751 في الربع الرابع من العام 2022؛ أي بانخفاض نسبته 54%. أما فيما يخص القيمة الإجمالية للاستثمار في عقود التأجير التمويلي، فقد بلغت $16,167,327 في الربع الرابع من العام 2023، في حين بلغت القيمة $35,080,994 في الربع الرابع من العام 2022؛ أي بانخفاض نسبته 74%.

وقد قامت شركات التأجير التمويلي لإدارة مخاطرها بعدد من الإجراءات كل تبعاً لطبيعة تكوين محفظتها، ونسبة العقود المتعثرة أو تلك التي تشهد زيادة في المخاطر، منها تأجيل الأقساط للمستأجرين، وزيادة التحفظ في منح التمويلات الجديدة، ووقف المنح تماماً عن القطاعات عالية المخاطر.

إحصائيات القطاع

بلغت قيمة إجمالي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي المسجلة لدى الهيئة في نهاية العام ما يقارب 122 مليون دولار أمريكي، بواقع 2431 عقداً. وتمثل إحصائيات العام 2023 انخفاضاً في قيمة العقود بنسبة 14.5% عن العام 2022، وبنسبة 13% بما يخص عدد العقود. ويعود هذا الانخفاض نتيجة تداعيات العدوان على قطاع غزة، وما نتج عنه سلباً على أعمال شركات التأجير التمويلي العاملة في هذا القطاع. والأشكال البيانية تظهر النمو الشهري في عقود التأجير التمويلي قيمةً وعدداً ما بين العامين 2022 و2023.

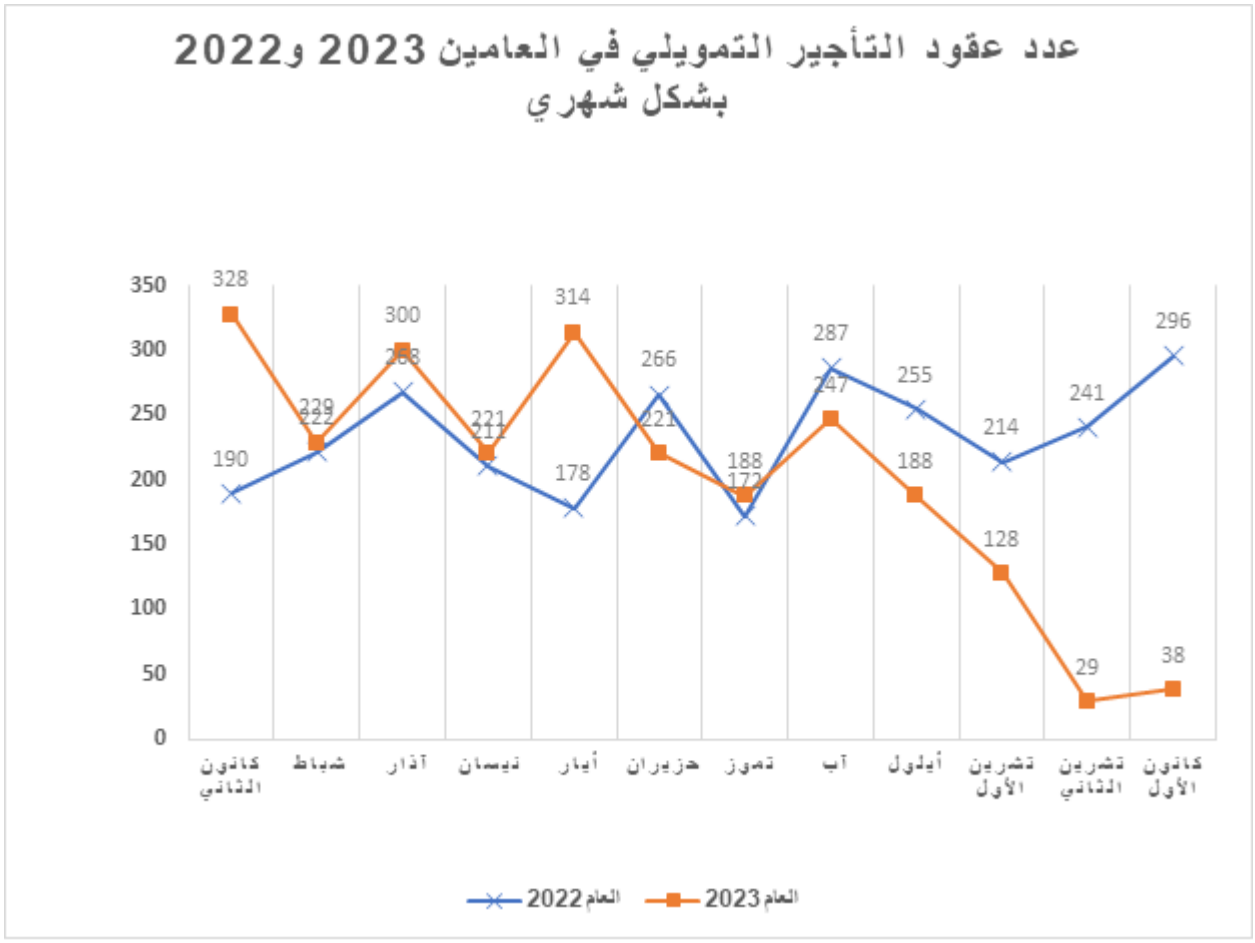

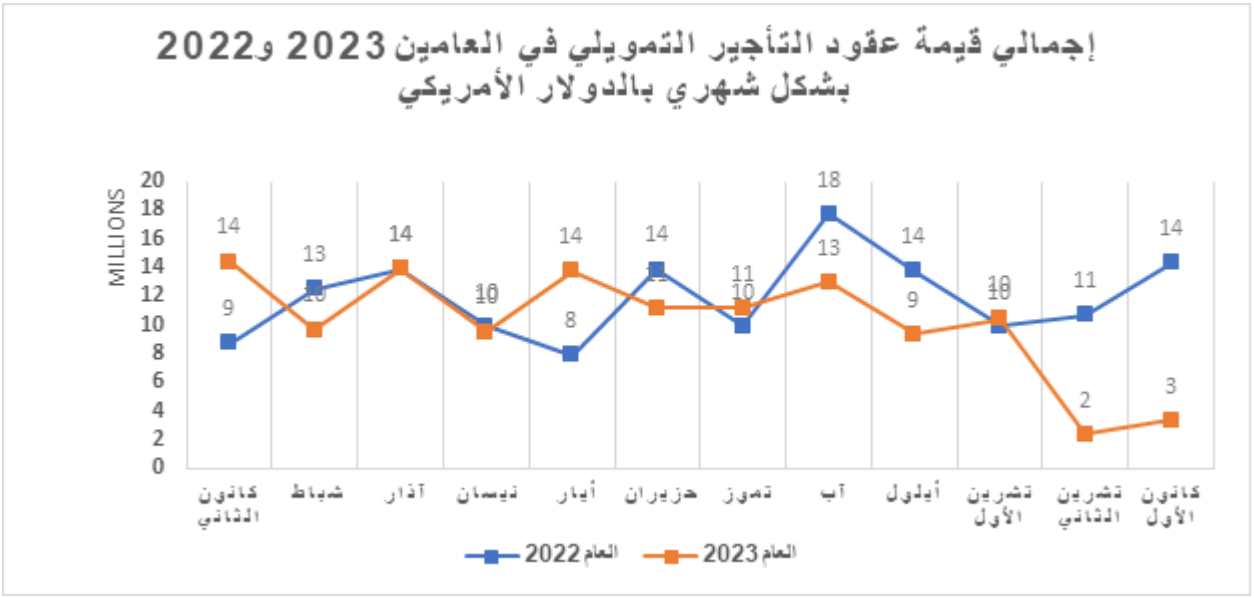

أما ما يخص توزيع محفظة عقود التأجير التمويلي في العام 2023، حسب نوع الأصول والغاية من الاستخدام، فنرى أن المركبات للاستخدام الشخصي هي أكثر الأصول التي تم تمويلها، حيث بلغت نسبة قيمة العقود (59.78%) من إجمالي قيمة العقود، ونسبة (77.54%) من عدد العقود.

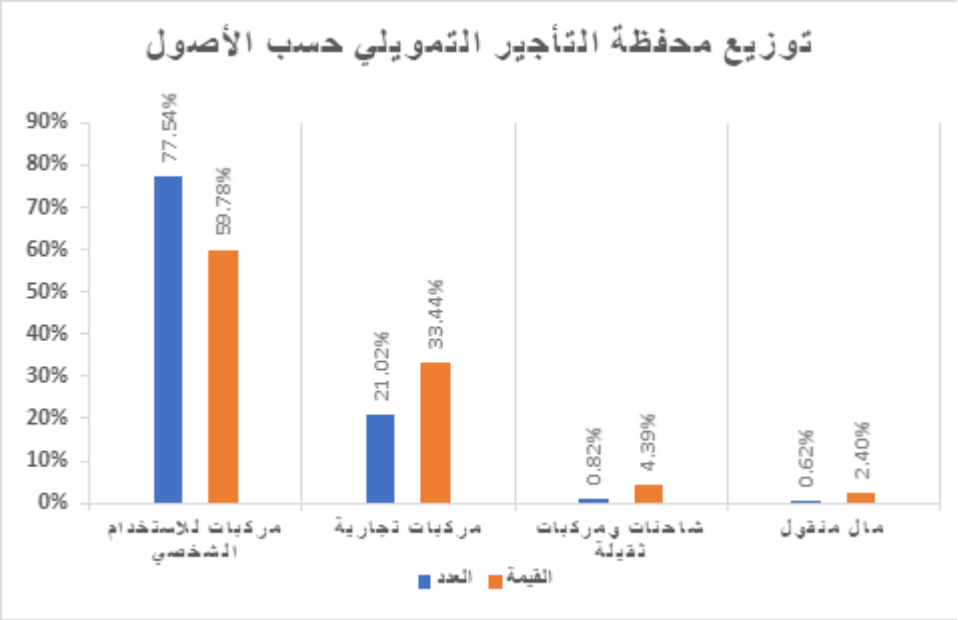

كما نورد لكم أدناه رسماً بيانياً يعكس توزيع فئة الأصول المنقولة-المال المنقول (الماكينات والمعدات وخطوط الإنتاج- وغيرها) من حيث نوع الأصول قيمةً وعدداً، التي شكلت نسبة 2.40% من قيمة العقود ونسبة 0.62% من عدد العقود المسجلة، حيث مكّنتنا إعادةُ تصنيف عقود التأجير التمويلي على النظام الإلكتروني للهيئة، من تصنيف هذه الأصول حسب نوعها، ومعرفة حصة كل منها من محفظة الأصول المنقولة، كالآتي:

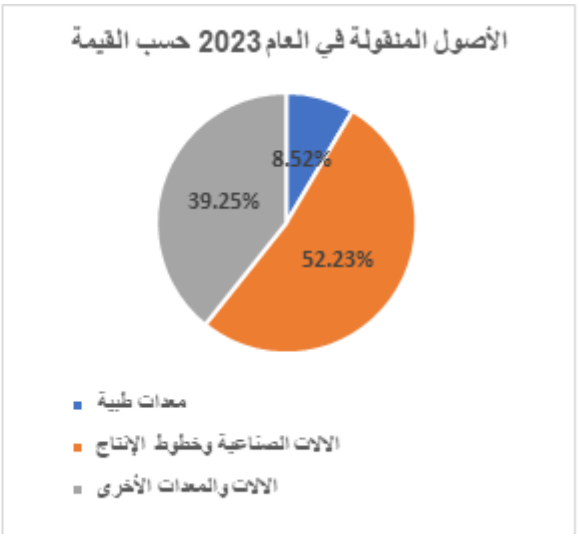

أما ما يخص حصة كل قطاع اقتصادي من التأجير التمويلي، فإن الرسم البياني يوضح حصة كل قطاع من العقود قيمةً وعدداً. نرى أن القطاع الاستهلاكي هو أكثر القطاعات استفادة، حيث بلغت نسبة قيمة العقود (59.01%) من إجمالي قيمة العقود، ونسبة (77.33%) من عدد العقود، وهذه العقود تمثل تمويلاً لمركبات للاستخدام الشخصي، وهذا متوافق مع النمط الاقتصادي الذي نعيش فيه، فهو اقتصاد قائم على الاستهلاك.

وبخصوص التوزيع الجغرافي لمحفظة العقود، فإن محافظة رام الله والبيرة تستحوذ على الحصة الأكبر من المحفظة بنسبة 43% من حيث القيمة، و32% من حيث العدد، تليها محافظة نابلس، ثم محافظة الخليل. وهذا التوزيع متوافق بهيكلة الاقتصاد وتركز الأعمال في المحافظات.

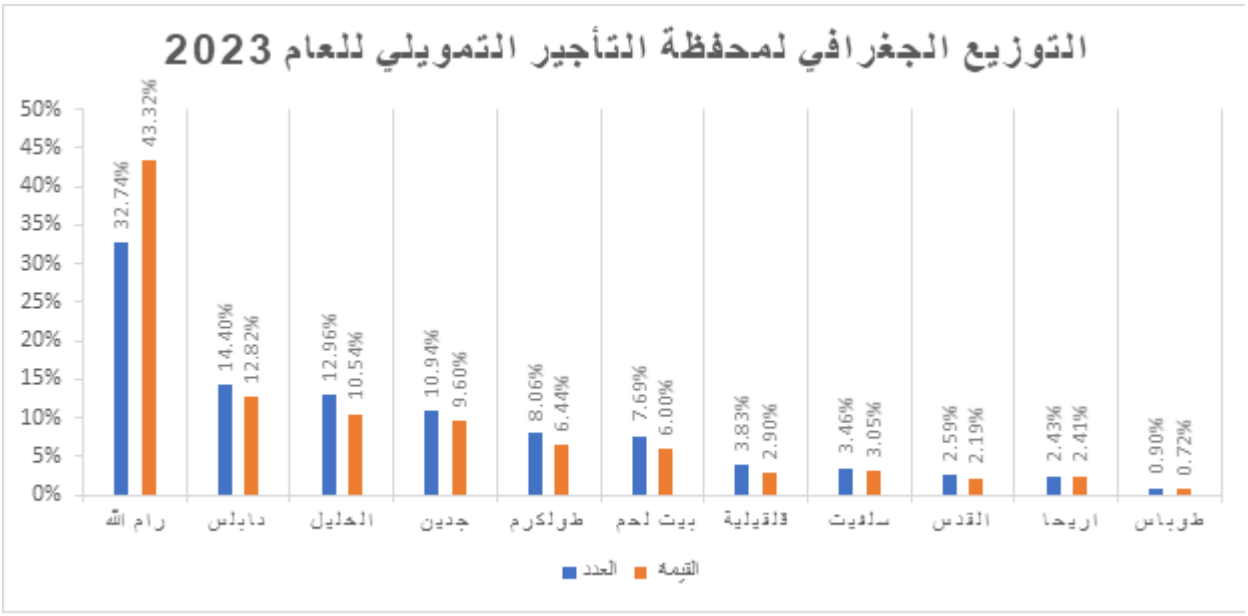

أما من حيث طبيعة المستأجرين، سواء كفرد أو شركة، فقد بلغت نسبة المستأجرين من الأفراد 66% من قيمة العقود، ونسبة 86% من العدد، كما هي موضحة في الأشكال البيانية التالية:

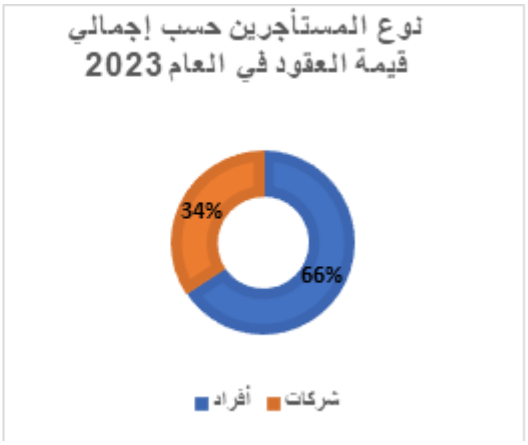

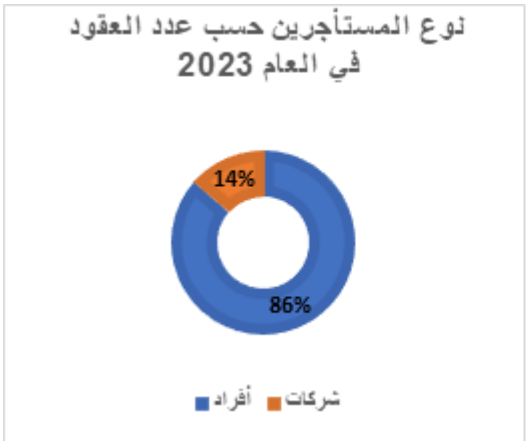

أما بخصوص المؤشرات المالية لشركات التأجير التمويلي، نورد أهم القيم والمؤشرات في الجدول أدناه:

-

البند	2019 $.US	2020 $.US	2021 $.US	2022 $.US	2023 $.US
مجموع الأصول	162,916,838	167,464,545	163,315,110	181,078,545	192,412,983
مجموع الالتزامات	113,261,904	120,611,674	109,159,386	132,063,434	138,028,060
رأس المال المدفوع	42,134,904	46,726,045	41,845,182	39,861,698	43,910,252
مجموع حقوق الملكية	49,656,271	53,727,335	50,155,309	49,015,111	54,384,921
صافي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي	97,550,963	110,778,823	111,820,588	133,658,459	146,519,923
العائد على الأصول	1.05%	0.29%	1.93%	1.42%	1.84%
العائد على حقوق الملكية	3.46%	0.91%	6.30%	5.25%	6.51%
نسبة المديونية	2.28:1	2.24:1	1.97:1	2.69:1	2.54 :1
نسبة التعثر	5.2%	10.1%	7.6%	5.6%	6%

قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأجير التمويلي > التخصيم

نشاط التخصيم التخصيم هو أحد أنواع التمويل، وهو وسيلة للحصول على تمويل قصير الأجل لزيادة التدفقات النقدية. ويقوم على شراء المُخَصِّمْ للحقوق المالية الحالية والمستقبلية للمُخَصَّم له، والناشئة عن بيع السلع أو تقديم الخدمات، وذلك بقيمة أقل من قيمتها الحقيقية، وذلك لتوفير سيولة نقدية. ويعد التخصيم أحد الحلول التمويلية للشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة مشكلة الوصول إلى مصادر التمويل الذي يعد عصب الحياة بالنسبة لهذا النوع من الشركات. ويسهم التخصيم عن طريق توفير السيولة لهذه الشركات في نموها وزيادة دورها في الاقتصاد. وقد قامت الهيئة، وبالتعاون مع البنك الأوروبي للتنمية والتعمير، بإعداد مسودة لمشروع قانون التخصيم، متوافقة مع القوانين المحلية، وتتفق مع أفضل الممارسات الدولية، وقابلة للتطبيق، وقد تم الاطلاع على تجارب الدول المجاورة في هذا الموضوع، وتحديداً الإمارات العربية، والأردن، ومصر. أما فيما يتعلق بالنشاط الفعلي، حالياً، فهناك شركة واحدة تمارس نشاط التخصيم في فلسطين. وقد حصلت الشركة على عدم ممانعة من قبل هيئة سوق رأس المال لممارسة النشاط، وسيتم ترخيصها بصورة رسمية لاحقاً لصدور القانون والتشريعات التابعة له.

قطاعات سوق رأس المال > قطاع تمويل الرهن العقاري

قطاعات سوق رأس المال > قطاع تمويل الرهن العقاري > التعريف بالقطاع

التعريف بالقطاع:

استناداً إلى قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) للعام 2004، تقوم الهيئة بأعمال الرقابة والإشراف على قطاع تمويل الرهن العقاري، انطلاقاً من هدفها الأساسي المتمثل في تهيئة المناخ الملائم لتحقيق استقرار ونمو رأس المال وحماية حقوق المستثمرين، من خلال إعداد البيئة التشريعية الناظمة لعمل قطاع تمويل الرهن العقاري، بما يشمل المخمنين العقاريين.

تهيمن البنوك على السوق الأولي (هو المنح المباشر للمواطنين للقروض) لقطاع تمويل الرهن العقاري نظراً للسيولة العالية التي يتمتع بها القطاع المصرفي الفلسطيني وللتكلفة القليلة للودائع (مصدر تمويل البنوك الرئيسي) ولسعة انتشاره في فروع كثيرة. هذا الأمر يشكل تحدياً أمام شركات تمويل الرهن العقاري في المنافسة والعمل ضمن السوق المباشر (الأولي) لقطاع تمويل الرهن العقاري.

أما السوق الثانوي (عمليات إعادة تمويل محافظ القروض التي تمنحها البنوك للمواطنين) لقطاع تمويل الرهن العقاري، ما زالت شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري تعمل في السوق من خلال ذراعها التمويلية وهي شركة تمويل الرهن العقاري الفلسطينية، التي كان لها أثر كبير في امتداد وتوسع سوق تمويل الرهن العقاري، من خلال إعادة تمويل محافظ قروض الرهن العقاري للبنوك، إلا أنه نظراً لتوفر السيولة في البنوك ومنح تسهيلات تمويلية، وزيادة النشاط غير الرسمي في مجال تمويل العقارات، أدى ذلك إلى تراجع نشاط السوق الثانوي المتمثل بشركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري لإعادة تمويل قروض الرهن العقاري.

أما بخصوص التخمين العقاري ونظراً لأهمية هذه المهنة في تحديد قيمة الضمانات العقارية التي يتم منح القروض على أساسها، حيث إن نسبة قيمة العقار إلى القرض تعتبر إحدى أدوات السياسة الاحترازية التي يتم استخدامها من أجل المحافظة على استقرار سوق الرهن العقاري، بالتالي كلما كانت القيمة التخمينية للعقار حقيقية وواقعية، سيسهم ذلك في تحقيق الهدف المتمثل باستقرار سوق الرهن العقاري، بحيث تكون قيم العقارات الممولة مقاربة للواقع في حال تعثر المقترضين واضطرار البنوك للتنفيذ على هذه العقارات واستعادة أموالها.

وعليه، وانطلاقاً من مسؤولية الهيئة بالرقابة والإشراف على المخمنين العقاريين، فقد عملت، منذ العام 2007، على صياغة البيئة التشريعية المنظمة للرقابة على أعمال المخمنين العقاريين، وتقوم الهيئة باستخدام الأدوات المناسبة وفق الأسس التي حددتها تعليمات ترخيص المخمنين العقاريين رقم (3) لسنة 2012 المعدلة للتعليمات الصادرة بالعام 2007، من أجل منح الترخيص لذوي الخبرة والكفاءة. في هذا السياق، تقوم الهيئة بتنظيم الدورات التدريبية، وعقد الامتحانات اللاحقة كأحد شروط الحصول على الترخيص.

قطاعات سوق رأس المال > قطاع تمويل الرهن العقاري > أبرز تطورات العام 2023

سعت الهيئة منذ نشأتها إلى نمو وتطور القطاع العقاري، وعملت مع كافة الجهات ذات العلاقة من سلطة الأراضي، إلى وزارة الإسكان، إلى وزارة الحكم المحلي، إلى الإدارة العامة لضريبة الأملاك، إلى مجلس الوزراء، ... وغيرهم، وكانت سبّاقة في تقديم المقترحات وإعداد أوراق العمل ذات العلاقة.

تقوم الهيئة، ومن خلال دورها الأصيل في تطوير قطاع تمويل الرهن العقاري، بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة في القطاع، حيث قامت الهيئة بتقديم الملاحظات القانونية والفنية على مسودة التشريع الذي أعدته وزارة الأشغال العامة والإسكان لتنظيم عمل المطورين العقاريين ومناقشتها مع الوزارة، وتقديم رؤية الهيئة حول التنظيم القانوني الأنسب لتنظيم عمل المطورين العقاريين، إضافة إلى المشاركة في فعاليات يوم الإسكان العربي بعنوان "بأنسنة المكان نعزز الصمود".

وفي إطار مذكرة التفاهم الموقعة مع سلطة الأراضي التي تحث على تبادل الخبرات المتراكمة بين الطرفين، ونظراً لتقاطع المواضيع الخاصة بالعقارات بين الطرفين، ناقش الطرفان مقترح مسودة قانون للتمويل العقاري، بحيث يتم من خلاله تحديث قانون وضع الأموال غير المنقولة تأميناً للدين، لتنظيم عمليات التمويل للعقارات، ويشمل جميع الجهات الممولة كالبنوك وغيرها من الجهات التي لا تخضع لتشريع خاص آخر. وفي هذا السياق، تمت المشاركة في اجتماعات اللجنة الوزارية بقيادة وزارة العدل بهدف إيجاد آليات لتنظيم الإجارة المنتهية بالتمليك للأموال للعاملين كافة في هذا النشاط، وخرجت بتوصية مبدئية أن يتم العمل على مشروع قانون التمويل العقاري، وتضمين آليات عمل الإجارة المنتهية بالتمليك كأحد أنواع التمويل ضمن مشروع القانون، وبالتالي تكون مصلحة جهات أكثر في إقرار هذا التشريع.

عقدت الهيئة، بالتعاون مع المعهد المصرفي، دورة تدريبية في التخمين العقاري لأغراض الحصول على رخصة التخمين العقاري في الفترة 26/08/2023 و31/08/2023، استفاد منها 25 مشاركاً. وتم التخطيط لعقد امتحان لاحق للدورة كأحد متطلبات الحصول على الترخيص، إلا أنه تم تأجيل الامتحان بسبب العدوان على قطاع غزة، وما تبعه من أوضاع سياسية غير مستقرة.

العدوان على قطاع غزة:

للعدوان على قطاع غزة تأثير كبير على القطاع العقاري بعد التدمير والتفجير للمنازل والمنشآت. وبما يخص إعادة تمويل الرهن العقاري، لا يوجد أي قروض معاد تمويلها في قطاع غزة. وبما يخص المخمنين العقاريين، فقد توقف عملهم بالمطلق.

إحصائيات القطاع:

تعمل في قطاع تمويل الرهن العقاري شركتان هما شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري، وشركة تمويل الرهن العقاري الفلسطينية، وتقدم شركة تمويل الرهن العقاري الفلسطينية برنامج إعادة تمويل القروض إلى المصارف، وتبلغ المحفظة كما في نهاية العام 2023 ما يقارب مليونيْ دولار، آخذين علماً بعدم وجود إقبال على خدمات الشركة بسبب التحديات المشار إليها أعلاه.

يعمل في قطاع التخمين العقاري لأغراض تمويل الرهن العقاري اليوم 69 مخمناً عقارياً، موزعين على المحافظات كافة، ويتدرب لدى هؤلاء المخمنين العقاريين 31 متدرباً سيتم ترخيصهم حال اكتمال فترة تدريبهم، والتوزيع الجغرافي للمخمنين على المحافظات هو كالآتي:

المحافظة	العدد	النسبة

رام الله والبيرة	21	31%
الخليل	7	10%
بيت لحم	9	13%
جنين	7	10%
قلقيلية	3	4%
طولكرم	9	13%
نابلس	3	4%
قطاع غزة	6	9%
القدس ومحافظة القدس	2	3%
سلفيت	1	1.5%
طوباس	1	1.5%

-

قطاعات سوق رأس المال > خدمات التمويل الرقمي والابتكار > التعريف بالقطاع

التعريف بالقطاع

ضمن استراتيجيتها الخمسية للأعوام 2021-2025، عملت الهيئة على تعزيز دور التكنولوجيا المالية في القطاع المالي غير المصرفي الذي يقع ضمن إشرافها، من خلال فتح الآفاق أمام مقدمي الخدمات المالية من مبتكرين وريادين لتوفير الحلول التكنولوجية المالية. وفي هذا السياق، عملت الإدارة العامة لخدمات التمويل الرقمي والابتكار وفق سياسة الهيئة الرامية إلى استخدام الأساليب الرقابية والإشرافية الحديثة التي فرضتها التكنولوجيا المالية، من حيث طبيعتها وعدم نمطيتها، ووفق الممارسات الدولية والقواعد الإرشادية الموصي بها للهيئات الرقابية لخلق بيئة مشجعة وصديقة للابتكارات والحلول المستندة إلى التكنولوجيا المالية، ووفق ضوابط وشروط تهدف، بشكل أساسي، إلى حماية حقوق مستخدميها، والمحافظة على الاستقرار المالي، وزيادة التوسع الأفقي للقطاعات المالية غير المصرفية، وتقليل تكاليف الخدمات والمنتجات المالية المقدمة، وتعزيز المشاريع الصغيرة وزيادة الشمول المالي.

تأثير العدوان الأخير على أنشطة الإدارة

لقد شهد العام 2023 حالة مستمرة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في فلسطين، فقد استمرت الأزمة المالية التي تواجهها الحكومة نتيجة عدم تحويل أموال "المقاصة"، وعدم انتظام قطاعات الصحة والتعليم والقضاء نتيجة الإضرابات التي استمرت لفترات طويلة، كما تزايدت الاقتحامات الإسرائيلية واعتداءات المستوطنين على أرواح وممتلكات الفلسطينيين، التي طالت البنى التحتية، والمقدسات، ومُنع العمال من العمل داخل مناطق الخط الأخضر، وكان لقطاع غزة النصيب الأكبر من الحرب والدمار، فقد شهد العام 2023 معركة ثأر الأحرار في التاسع من أيار، ومعركة "طوفان الأقصى" في السابع من تشرين الأول التي نتج عنها استشهاد ونزوح الآلاف من المواطنين، ودمار شامل في قطاع غزة وبنيته التحتية. لقد نتج عن كل ذلك تقييد حرية التجارة وحركة المواطنين واستمرار الأزمة المالية التي تعانيها الحكومة الفلسطينية، وتباطؤ النشاط الاقتصادي في فلسطين، وتوقف الكثير من المشاريع وزيادة نسب البطالة والفقر.

لم تكن الهيئة والقطاعات التي تشرف عليها بمنأى عن كل هذا، فقد طالت التأثيرات المختلفة للحرب على أعمالها وأنشطة الإدارات المختلفة، ومنها الإدارة العامة لخدمات التمويل الرقمي والابتكار. وعلى مستوى الإدارة، فقد تم تأجيل العديد من أنشطة الإدارة مثل تطوير منصة ابتكر، إضافة إلى عدم استلام أي طلب عبر منصة ابتكر خلال فترة الحرب الأخيرة على قطاع غزة، وتجميد لأنشطة الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، ناهيك عن تأخر في تنفيذ العديد من الجهات الممنوحة رسائل عدم ممانعة لأنشطتها الاعتيادية وتأجيل العديد منها، مثل إطلاق شركة المشرق لمنصتها (IMashreq) الذي كان يفترض أن يكون حدثاً مهماً للتعريف بالمنصة وإطلاق عملها، ولِما يمكن أن تقدمه من خدمات بيع تأمين متكامل من خلال منصة إلكترونية. كما واجهت بعض الابتكارات صعوبة في عقد اتفاقيات مع القطاعات المالية غير المصرفية ذات العلاقة التي لا ترى في تلك الابتكارات الوقت المناسب للاستثمار فيها وللتعامل معها أو الاستفادة منها.

قطاعات سوق رأس المال > خدمات التمويل الرقمي والابتكار > أبرز تطورات العام 2023

- **العمل بموجب تعليمات ترخيص المنصات الإلكترونية والقرارات ذات العلاقة**

بدأت الهيئة بالعمل في العام 2023 بموجب تعليمات رقم (2) لسنة 2022م بشأن "ترخيص منصات إلكترونية لبيع أو تقديم خدمة تجميع ومقارنة خدمات مالية غير مصرفية"، والقرار رقم (1) لسنة 2022 بشأن "الضوابط التكنولوجية وقواعد تأمين وحماية المعلومات المرتبطة بتقديم الخدمات المالية غير المصرفية عبر المنصات الإلكترونية" الصادر بموجب التعليمات، إضافة إلى القرار رقم (3) لسنة 2022 بشان "إصدار عقود التأمين إلكترونياً عبر المنصات الإلكترونية التابعة لشركات التأمين أو منصات تابعة لطرف ثالث"، وذلك لخلق وتنظيم قنوات توزيع جديدة تستند إلى التكنولوجيا المالية، حيث تنظم التعليمات الخدمات التالية:

- بيع خدمات ومنتجات مالية غير مصرفية تقدمها الجهات المالية المرخصة من قبل الهيئة؛ مثل شركات التأمين، وشركات التأجير التمويلي.
- و/أو تقديم خدمات تجميع ومقارنة منتجات وخدمات مالية غير مصرفية.

وذلك من خلال ترخيص منصات إلكترونية تعمل على تقديم وبيع الخدمات والمنتجات المالية غير المصرفية للمستهلكين إلكترونياً بشكل متكامل، ابتداءً من مرحلة الطلب وحتى مرحلة إصدار الخدمة أو المنتج، وتسديد ثمنه إلكترونياً، وبالتالي فهي تعتبر قناة توزيع متكاملة تتضمن وجود متطلبات حماية المستهلك وأمن المعلومات، وإلزام مشغل المنصة بالضوابط والمتطلبات التكنولوجية والقرارات الصادرة عن الهيئة، والمتعلقة بتعليمات ترخيص المنصات الإلكترونية. وفي هذا السياق، منحت الهيئة موافقة لمرحلة تجريبية (ما قبل الترخيص) لمدة أربعة أشهر لشركة المشرق للتأمين لتطبيق (IMashreq)، لتجديد تأمين المركبات وبيع تأمين السفر بشكل كامل من خلال تطبيق موبايل كمرحلة أولية، كما تتم متابعة تقدم ثلاث شركات تأمين محلية أخرى لطلب ترخيص بيع خدمات التأمين من خلال منصات إلكترونية، تمهيداً لترخيصها وفق التعليمات.

- **منح رسائل عدم ممانعة**

استمرت الهيئة في العام 2023 في العمل على تشجيع التكنولوجيا المالية للقطاعات المالية غير المصرفية التي تقع تحت إشرافها، من خلال العمل "**برسائل عدم الممانعة**"، التي تتيح لأصحاب الابتكارات العمل في بيئة حية مع احتفاظ الهيئة بكامل حقها في وقف عدم الممانعة في أي وقت إذا ما أخل بالضوابط التي منحت بموجبها. كما توفر الهيئة إرشادات فردية لكل مبتكر لخدمة مالية رقمية غير مصرفية حول الابتكار المقدم من قبلها، مع اتخاذها كافة الاحتياطات لضمان عدم الإضرار بالمستهلكين خلال فترة الفحص التجريبي للمنتج أو الحل، إضافة إلى أخذ التدابير اللازمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وفي هذا السياق، حصلت شركة مبادرة الشرق الأوسط/تمويلي من خلال تطبيق تمويلي/تأمين على" **رسالة عدم ممانعة"** لأول مرة بتاريخ 1 كانون الأول 2021، وذلك للعمل على تقديم خدمة تشبيك المواطنين مع مزودي خدمات التأمين وخدمة التوعية حول خدمات التأمين، حيث يُمكّن موقع تمويلي الأفراد والشركات (وبخاصة من الفئات المهمّشة وغير المشمولة مالياً) من الوصول إليه بهدف تشبيكهم مع شركات التأمين من خلال الإنترنت دون الحاجة إلى زيارة فروع شركات التأمين للحصول على عروض التامين، ما يوفر فرصاً للمشاريع الاقتصادية والأفراد الراغبين في الانتفاع من خدمات شركات التأمين الفلسطينية إلكترونياً للحصول على أفضل العروض. من الجدير ذكره أن طاقم عمل موقع تمويلي يعمل على تعريف وتوعية شريحة جديدة من الأفراد والمؤسسات بأهمية التأمين، ما يساهم في زيادة الشمول المالي، من خلال عمل الفيديوهات والرسائل التوعوية عبر منصات التواصل الاجتماعي وورشات العمل وغيرها، التي من شأنها رفع التوعية في القطاعات المالية غير المصرفية، وزيادة الشمول المالي لكل من الأفراد والمؤسسات، وحصولهم على أفضل الخدمات والأسعار التأمينية. من ناحية أخرى، يساعد موقع تمويلي شركات التأمين على تسويق منتجاتهم المتنوعة، والحصول على طلبات جديدة من مناطق متعددة، وفتح أسواق جديدة لها.

كما تم منح رسالة عدم ممانعة لتقديم خدمة تسعير المركبات الفلسطينية عبر موقع (Pal Blue Book)، إذ تمكن هذه

الخدمة من تسعير المركبات المستعملة في فلسطين باستخدام الذكاء الصناعي، مع الأخذ بعين الاعتبار حالة وعمر المركبة والعرض والطلب في السوق، وبذلك فهي توفر أسعاراً استرشاديةً يمكن لشركات التأمين وشركات التأجير التمويلي استخدامها في نطاق أعمالها حال رغبتها في ذلك. وتم تمديد رسالة عدم ممانعة لتقديم لتطبيق (Verify ID) المقدم من قبل شركة يافا لشبكات وأنظمة الكمبيوتر "يافا نت"، وذلك للعمل في قطاع التأمين الفلسطيني ضمن شروط وضوابط حددتها رسالة عدم الممانعة، ويهدف تطبيق (Verify ID) إلى مساعدة شركات التأمين في التحقق من متلقي خدمات التأمين الصحي باستخدام وسائل التطبيقات المستندة إلى تكنولوجيا التأمين.

- **بيئة الرقابة التجريبية (Regulatory Sandbox)**

تسعى الهيئة إلى توظيف التكنولوجيا المالية في القطاعات التي تشرف عليها، ولتحقيق ذلك لا بد من اختبار تطبيقات التكنولوجيا المالية المبتكرة في الواقع وعلى عملاء حقيقيين، التي لا يستطيع مطورو خدمات التكنولوجيا المالية تقديمها حالياً في السوق الفلسطيني؛ إما لوجود معوقات رقابية وإما لغياب القواعد الرقابية المنظمة لها، حيث تمكّن بيئة الرقابة التجريبية الشركات الناشئة في مجال التقنيات المالية الحديثة من العمل في إطار بيئة تجريبية وتقديم خدماتها لعدد محدود من المستهلكين، وهو ما يساعد على النضوج التدريجي لنماذج أعمال هذه الشركات، فالبيئة الرقابية التجريبية تهدف إلى خفض تكلفة الابتكار في بعض الحالات، وإعطاء مساحة لتدخل الجهات الرقابية، ما يتيح إطاراً رسمياً آمناً للاختبار المباشر ومراقبة السوق، وتعتبر مؤشراً على انفتاح الجهات الرقابية تجاه الابتكارات، من خلال اختبار الابتكار في سوق حية على أساس كل من الوقت والنطاق المحدد للوصول إلى الحالة التنظيمية المناسبة، قبل أن يتمكن الابتكار من العمل بشكل كامل في السوق.

إن الغاية من سعي الهيئة إلى إنشاء الضوابط العامة لبيئة الرقابة التجريبية، هي ترسيخ مفهوم الامتثال الرقابي داخل منظومة التكنولوجيا المالية في مرحلة مبكرة، ما يسمح لمقدمي خدمات التكنولوجيا المبتكرة بالتركيز على تطوير تطبيقاتهم المبتكرة، وفي الوقت ذاته يسهم في تجنب العملاء والأطراف الفاعلة الأخرى في السوق، المخاطر والآثار السلبية الناتجة عن عدم الامتثال للقواعد الرقابية والتنظيمية.

كما أن توجه الهيئة لإنشاء بيئة الرقابة التجريبية يتيح إمكانية دخول الشركات المحلية (والعالمية) التي ترغب في اختبار الحلول الرقمية الجديدة في بيئة فعلية ضمن إطار تنظيمي يتم فيه السماح بتجربة واختبار منتجات ابتكارية ضمن شروط وضوابط محددة، تساعد على تخفيف المخاطر المحتملة، ما يساعدهم على إثبات فعالية منتجاتهم وخدماتهم ومدى قابليتها للطرح الكامل في السوق المحلي تحت إشراف الهيئة وتوجيهها، مع مراعاة معايير عالية لحماية العملاء وضمان الاستقرار المالي في فلسطين، وفق المعايير والتجارب الدولية والإقليمية.

لقد شكلت منصة "**ابتكر**" وهي بمثابة حاضنة الأعمال الرقابية، مرحلة أولية تمهيدية لتوجيه الإرشاد الرقابي لأصحاب الحلول المستحدثة في التكنولوجيا المالية، وذلك لمساعدتهم على تطوير أفكارهم وفقاً للمتطلبات الرقابية، ولرفع جهوزيتهم لمرحلة التطوير الفعلي والدخول لبيئة الرقابة التجريبية لفحص حلولهم وتطبيقاتهم على أرض الواقع، فمنصة ابتكر هي مرحلة تمهيدية تعمل على فلترة الأفكار القابلة للنضوج، على أن تأتي بيئة الرقابة التجريبية كمرحلة متقدمة، وبالتالي من المتوقع أن لا تدخل بيئة الرقابة التجريبية الأفكار كافة التي ترد إلى منصة ابتكر، بل فقط تلك الأفكار التي تمت بلورتها وتطويرها وبناء نماذج الأعمال لها، والتي تلبي متطلبات الهيئة الرقابية كافة، وتكون ملائمة لمتطلبات الواقع المحلي.

- **منصة الابتكار الرقابية "ابتكر"**

منذ إطلاقها في آذار 2021، وصل عدد الابتكارات المستلمة في منصة ابتكر إلى 57 طلباً، تعود لابتكارات تنضوي على أفكار وحلول تكنولوجيا مالية للقطاع المالي غير المصرفي، واستحوذ قطاع التأمين على الجل الأكبر من الأفكار المقدمة للمنصة، إضافة إلى مجموعة من الأفكار المرتبطة بقطاعات الأوراق المالية، والتأجير التمويلي، والتمويل الجماعي، بهدف الحصول على الدعم والإرشاد الرقابي. وتقدم منصة ابتكر الدعم للابتكارات ضمن سياسة الهيئة في تشجيع الابتكارات، والقوانين والأنظمة الحالية لفهمها، والامتثال لها أثناء التطوير والبلورة للفكرة، كما تقدم الإرشاد للحصول على الترخيص، حال وجود اطار قانوني ناظم، أو الدخول إلى بيئة الرقابة التجريبية والحصول على رسالة عدم ممانعة، حيث نجحت، لغاية تاريخه، أربعة ابتكارات في الحصول على رسالة عدم ممانعة للعمل ضمن شروط محددة، إضافة إلى أنه تم تحويل 3 شركات تأمين تقدمت بأفكار تتعلق بتطبيقات إلكترونية للحصول على الترخيص بموجب التعليمات النافذة بعد أن تم تقديم التوجيه والإرشاد اللازم لهم. ويوضح الشكل رقم (1) أدناه، توزيع الابتكارات المستلمة عبر المنصة حسب القطاع، حيث يلاحظ تركز الابتكارات في قطاع التأمين، تليه الابتكارات المتعلقة بقطاع الأوراق المالية وقطاع التأجير التمويلي، كما يوضح الشكل رقم

(2) توزيع هذه الابتكارات وفقاً للدولة التي تم استلام الابتكار منها.

- **الشكل رقم (1): الابتكارات المستلمة عبر منصة ابتكر مصنفة حسب القطاع**

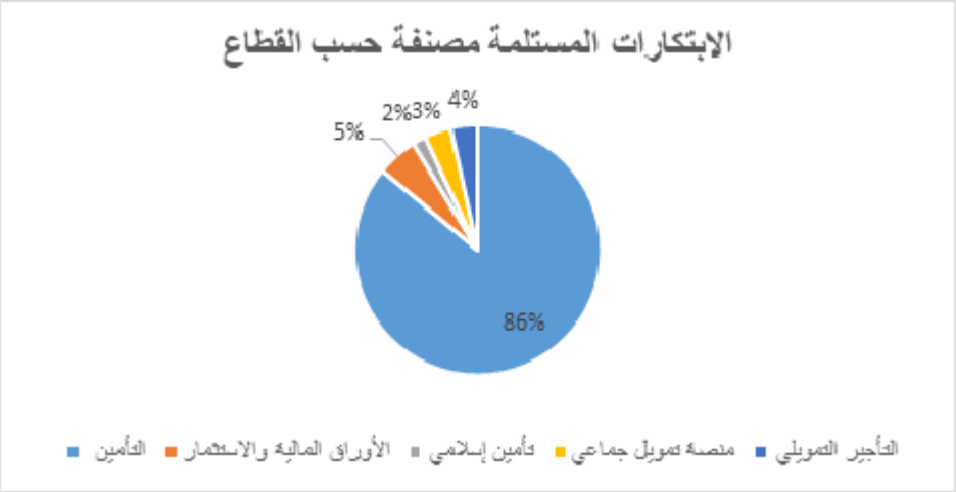

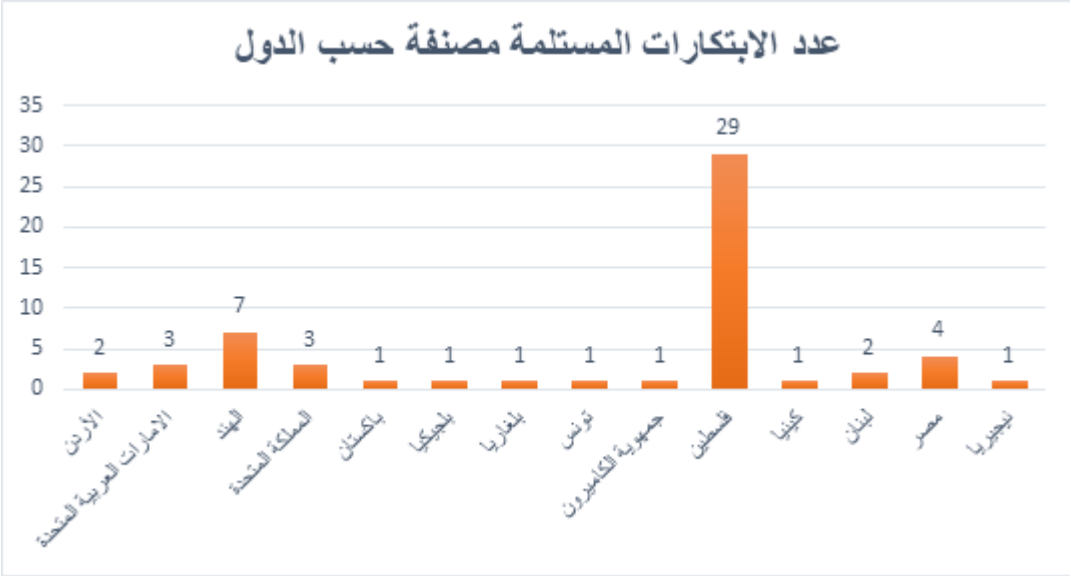

الشكل رقم (2): الابتكارات المستلمة عبر منصة ابتكر مصنفة حسب الدول

وفي سياق تطوير المنصة، عملت الهيئة خلال العام 2023 من خلال المشروع المقدم من وكالة التنمية الألمانية (GIZ) على تطوير الموقع الإلكتروني لمنصة ابتكر، والعمل جارٍ على تطوير وتحديث منصة ابتكر فنياً، لتصبح أكثر ظهوراً على المستوى الدولي والإقليمي وباللغتين العربية والإنجليزية، وبشكل يجعل التقدم للمنصة والتعامل معها سهلاً ومباشراً، وذلك من خلال إضافة أجزاء للمنصة تعالج تقدم سير متابعة الأفكار المقدمة إليها، وإضافة أقسام متخصصة ببيئة الرقابة التجريبية، حيث تم تطوير المحتوى الخاص بالمنصة، إضافة إلى تطوير آليات التفاعل مع المبتكرين من خلالها، ووضع آليات لأتمتة سير العمليات في تقديم طلب الابتكار ومتابعة تقدم سير العمل فيه من قبل كل مقدم للطلب أو للفكرة الخاصة به. كما تعمل منصة ابتكر، من جانب آخر، على توثيق علاقات التعاون بينها وبين مسرعات وحاضنات الأعمال المحلية المهتمة في خلق مسارات احتضان وتسريع للمشاريع الناشئة ذات العلاقة بالتكنولوجيا المالية، إضافة إلى رفع قدراتها بهذا الخصوص.

استقطاب حلول مالية جديدة مبنية على التكنولوجيا المالية (Fintech)

تنفيذاً لخطتها الاستراتيجية وتعزيزاً لدورها في زيادة استخدام التكنولوجيا في القطاعات المالية غير المصرفية، قامت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية بإطلاق المسابقة الإقليمية في تكنولوجيا التأمين، بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (**GIZ**) وبرعاية الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، حيث تم التعاقد مع شركة "فنتك جالكسي" وهي شركة إقليمية متخصصة في مجال التكنولوجيا المالية. وهدفت المسابقة إلى إبراز الفرص الكامنة في قطاع التأمين الفلسطيني على المستويين الإقليمي والدولي، واستقطاب شركات تكنولوجيا التأمين العاملة في هذه الأسواق، إضافة الى استهداف الرياديين الفلسطينيين في المهجر.

وقد تم طرح المسابقة من خلال مسارين، اختص المسار الأول "هاكاثون تكنولوجيا التأمين" (**Insurtech hackathon**)، بالتعامل مع الابتكارات التي هي في "مرحلة تطوير الفكرة" (**Ideation Phase**)، واستهدف هذا المسار الأفراد وأصحاب الحلول من الشركات الناشئة المبتدئة التي هي في مرحلة بناء الأفكار والتصورات المبتكرة، حيث كان المتقدمون لهذا المسار قادرين على تقديم فكرة لابتكار أو تحسين حقيقي واضح ومحدد قادر على المساهمة في معالجة التحديات المطروحة التي ركزت على موضوعين: أولهما زيادة الوصول إلى خدمات التأمين الشمولي وتعزيز الوعي التأميني، وثانيهما إثراء وتحسين تجربة المستهلكين للخدمات التأمينية، ويتناول حلولاً من شأنها التقليل من قلة الثقة والشكوك المتعلقة بسياسات التأمين. تقدم لهذا المسار 40 فرداً من دول مختلفة (فلسطين، مصر، الهند، تونس، الأردن، لبنان، الإمارات العربية المتحدة، كينيا، جمهورية الكاميرون، المملكة المتحدة) وقد تم تجميع هؤلاء الأفراد في 19 فريقاً وفقاً للأفكار المقدمة من قبلهم.

بينما ركز المسار الثاني "تحدي تكنولوجيا التأمين" (**Innovation Challenge**) على حلول وتطبيقات قيد التنفيذ أو جاهزة للتطبيق. واستهدف شركات قائمة متخصصة بتكنولوجيا التأمين وشركات تكنولوجيا ناشئة لديها حلول جاهزة للتطبيق في مجال تعزيز الوصول إلى منتجات وخدمات التأمين مثل قنوات توزيع مبتكرة وخدمات تأمين تستهدف الفئات غير المخدومة مثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في القطاعات المهمشة والواعدة مثل القطاع الزراعي، وتلك المشاريع الصغيرة التي تقودها النساء، إضافة إلى الفئات الأقل حظاً مثل ذوي الدخل المحدود. وتقدم لهذا المسار 16 شركة من الدول التالية: فلسطين، مصر، الهند، لبنان، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، باكستان، بلغاريا، بلجيكا، نيجيريا.

اعتمدت المسابقة في تقييم الأفكار والحلول المقدمة في كلا المسارين على مجموعة من المعايير الفنية والتقنية، وتم اختيار الفائزين من قبل لجنة تحكيم ضمت إضافة إلى الهيئة، خبير إقليمي في مجال تكنولوجيا التأمين من قبل (GIZ)، وممثل عن كل من وزارة الريادة والتمكين والاتحاد الفلسطيني لشركات للتأمين. واختمت المسابقة في بداية العام 2023 بالإعلان عن الأفكار والحلول الفائزة من خلال حفل إعلان نتائج المسابقة الذي عقد في مدينة رام الله، حيث جاء الفائزون على النحو التالي:

أولاً. مسار هاكاثون التأمين (Insurtech hackathon):

- BeNew Insurance: وتركز الفكرة المقدمة من دولة الكاميرون على توفير منتج تأمين حياة متناهي الصغر يتم تمويل أقساطه من خلال تحويل قيمة المواد القابلة لإعادة التدوير (البلاستيك والورق والحديد) إلى قسط بوليصة التأمين.
- Pay Day Takaful: وتحتوي الفكرة المقدمة من دولة تونس الشقيقة على منتج تأمين تكافلي متناهي الصغر يستند إلى تكنولوجيا التأمين، ويغطي خاصية استلام العامل أو الموظف جزءاً من راتبه لمواجهة التزامات مالية طارئة قد تواجهه قبل موعد صرف الراتب الاعتيادي. وتشمل، أيضاً، تغطية خطر انقطاع الدخل نتيجة الإصابة أو العجز أو الوفاة.

وقد حصل كل فائز على جائزة مالية قيمتها 5,000 دولار أميركي مقدمة من الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين.

ثانياً. مسار تحدي التأمين (Innovation Challenge):

- Aura**:** وهي مقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة، وتتضمن حلولاً لتقديم خدمات التأمين المُضَمن (Embedded Insurance)، وتوفر الإمكانيات اللازمة لشركات التأمين لتنفيذ عمليات الاكتتاب بسهولة ويسر، وصولاً إلى خدمات إعادة التأمين، إضافة إلى تقديم خدمات تكنولوجيا التأمين إلى الوكلاء والوسطاء، وتستند كافة الخدمات إلى عمليات متكاملة تقدم من خلال منصة شاملة تستند إلى تكنولوجيا التأمين.
- Kasko: وهي مقدمة من المملكة المتحدة، وتقدم حلولاً متكاملة (Insurtech As A Service) تهدف إلى مساعدة شركات التأمين في رقمنة عملياتها بما يزيد من كفاءة العمليات التشغيلية المرتبطة بالتأمين، وتعزيز تجربة المستهلك، وتطوير منتجات تأمينية مبتكرة تستند إلى تكنولوجيا التأمين، إضافة إلى خلق قنوات توزيع مستحدثة.

وقد حصل كل فائز على جائزة مالية قيمتها 5,000 دولار أمريكي مقدمة من الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين والـ(GIZ)، إضافة إلى جائزة نوعية عبارة عن احتضان الحل الفائز من قبل شركة تأمين محلية لتجريب الفكرة أو التطبيق، وبحث إمكانيات تطبيقه ضمن

معطيات السوق الفلسطيني، حيث قامت كل من شركتي المشرق للتأمين وتمكين للتأمين باستضافة هذه الحلول الفائزة، وذلك بالتنسيق الكامل مع الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين.

وكان من أهم مخرجات المسابقة استكمال العمل مع عدد من الطلبات التي تقدمت إلى منصة ابتكر من خلال المسابقة، لتنفيذ الحلول الخاصة بها في فلسطين، حيث تقدمت شركة (Pay Day Takaful) وهي الفائز في مسار الهاكاثون من المسابقة بطلب على منصة ابتكر لتطبيق ما لديها من حلول في مجال التأمين التكافلي، من خلال إنشاء فرع للشركة في فلسطين، حيث يقوم منتجهم الرئيس على تقديم خدمة سلفة على الراتب للموظف عبر إيجاد منصة مشتركة تجمع بين الموظف والبنك والمشغل وشركة التأمين التكافلي، وتستند الفكرة إلى تقديم باقات تأمين تكافلي متناهي الصغر يغطي حالات الوفاة، والعجز الكلي، والعجز المؤقت للموظف، توفر حماية مالية ضد مخاطر محددة كالوفاة والعجز الجزئي أو الكلي أو الدائم، يستطيع الموظف أن يختار بينها عند اختيار الخدمة، وقد تم عقد العديد من اللقاءات مع الشركة للاطلاع على المنتجات وآليات العمل بها، وتم الاتفاق مع (Pay Day Takaful) على ضرورة إعادة صياغة منتجهم بما يتلاءم مع تطبيقه في السوق المحلي، وعليه فقد تم تشبيكهم مع مشروع الوكالة الألمانية للتنمية (GIZ) الذي يقدم دعماً للحلول المبتكرة من خلال دراسة آليات التطبيق في السوق المحلي، وإعادة صياغة المنتج وفق الظروف المحلية في فلسطين.

- **بناء قدرات الإدارة وتطوير إجراءات العمل**

لضمان انسيابية العمل وفق أفضل الممارسات في تنفيذ المهام والأنشطة المناطة بالإدارة العامة لخدمات التمويل الرقمي والابتكار، ولتحقيق أهداف الهيئة وخطتها السنوية المعتمدة، كان لا بد من قيام الإدارة التي أُطلقت أعمالها في العام 2021 بوضع إجراءات العمل الخاصة بها، حيث قامت الإدارة العامة لخدمات التمويل الرقمي والابتكار بإعداد الإجراءات بشكل راعت فيه الوصول إلى إجراءات عمل مبسطة وذكية، حيث تم العمل، بدايةً، على تطوير دليل فني للتعامل مع الابتكارات المقدمة للهيئة استناداً إلى أفضل الممارسات والتجارب الدولية بالخصوص، وبما يتناسب مع الواقع المحلي الفلسطيني. وتم تحديد أدوار ومسؤوليات جميع الأشخاص ذوي العلاقة.

وفي مجال بناء قدرات الإدارة، نظمت الإدارة لقاءات استشارية وتوجيهية في مجال عمل الإدارة، من خلال المشروع المقدم للهيئة من قبل الوكالة الألمانية للتنمية (GIZ)، إضافة إلى المشاركة في جولة دراسية إلى لندن، المملكة المتحدة، التي تم فيها الاطلاع على الممارسات الرقابية في مجال التكنولوجيا المالية، إضافة إلى لقاء عدد من شركات التكنولوجيا المالية، وتم خلال العام 2023 المشاركة في اللقاء الخاص بأعمال اللجنة الإقليمية للخدمات والمنتجات المبتكرة المنبثقة عن صندوق النقد العربي الذي انعقد في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى المشاركة الفاعلة وتمثيل الهيئة في أعمال عدد من اللجان الفنية المتخصصة والمنبثقة عن اتحاد هيئات الأواق المالية العربية الذي تشارك الهيئة في عضويته وصندوق النقد العربي.

كما شاركت الإدارة خلال العام 2023 في ورش عمل فنية متخصصة حول كل من التأمين الشامل والتأمين الأصغر، والتأمين الزراعي. كما تم إلحاق موظفين اثنين من الإدارة العامة لخدمات التمويل الرقمي والابتكار بالدارسة عن بعد للحصول على شهادات متخصصة في مواضيع الشمول المالي والتكنولوجيا المالية من جامعة فرانكفورت، ألمانيا، بالتنسيق مع الوكالة الألمانية للتنمية (GIZ).

خدمات الاستدامة المالية

خدمات الاستدامة المالية > حوكمة الشركات

- **تعليمات حوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين**

عملت الهيئة بالشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) على تطوير قواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة في فلسطين الصادرة في العام 2009، وذلك انسجاماً مع قانون الشركات الجديد الصادر بموجب القرار بقانون رقم (42) لسنة 2021، والتطورات التي استجدت على مبادئ حوكمة الشركات خلال السنوات الأخيرة، حيث تم تقييم الواقع الحالي، وتحديد الفجوات استناداً إلى معايير محددة وتجارب دول إقليمية ومحيطة، وتنفيذ تقييم مُقارن مع سبع دول هي: الأردن، مصر، السعودية، تركيا، جنوب أفريقيا، المملكة المتحدة، فيتنام، وصولاً إلى مسودة تعليمات حوكمة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، إضافة إلى مجموعة من قواعد حوكمة اختيارية، وبما يتوافق مع الظروف والتشريعات النافذة في فلسطين، وتضمين المستجدات الحاصلة بقانون الشركات الجديد رقم (42) لسنة 2021، آخذة بعين الاعتبار مبادئ ومعايير الحوكمة الموصى بها بناءً على استقصاء لأفضل الممارسات الإقليمية والدولية الحالية، والتركيز بشكل أكبر على بيئة الرقابة والسياسات المكتوبة، والإفصاح، ودمج تدابير الحوكمة البيئية والاجتماعية فيها.

وتهدف تعليمات حوكمة الشركات المساهمة العامة في فلسطين حال صدورها، إلى وضع إطار عمل قانوني لتنظيم حوكمة شؤون الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، استكمالاً للمتطلبات القانونية ذات الصلة الواردة في القوانين والتشريعات السارية في فلسطين. وينعكس التزام الشركات بمبادئ الحوكمة إيجاباً على أدائها وتطورها، من خلال بناء بيئة قائمة على الثقة والشفافية والمساءلة. كما تهدف قواعد الحوكمة، بشكل خاص، إلى تحسين نوعية ممارسات مجلس الإدارة، وتحسين أداء الشركة، ورفع القدرة على المنافسة، ورفع قيمة الشركة، وتعزيز ثقة أصحاب المصالح الآخرين بالشركة، كما تساعد الحوكمة في تحسين المناخ الاستثماري، وتفعيل أداء السوق المالي وتوسيعه، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد، من خلال رفع ثقة المتعاملين بالشركة، وتعزيز قدرة البلد على مواجهة الأخطار، والحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي.

وستسري مبادئ وأحكام تعليمات الحوكمة المقترحة على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين ما لم يرد بشأنها نص خاص في أي تشريعات أخرى. وشملت مسودة تعليمات حوكمة الشركات المساهمة العامة في بورصة فلسطين التغيرات التالية:

- تضمين المستجدات الحاصلة انعكاساً لقانون الشركات الجديد (قرار بقانون رقم 42 لسنة 2021 بشأن الشركات).
- زيادة عدد القواعد الإلزامية الواجبة التطبيق من قبل الشركات التي تسري عليها أحكام هذه التعليمات.
- التركيز بشكل أكبر على القواعد الخاصة بتجنب تضارب المصالح والأخلاقيات والشفافية.
- التوسع في بعض المحاور (المبادئ الرئيسية) مثل مجلس الإدارة، والسياسات المكتوبة، والإفصاح، وكذلك القواعد المنبثقة عنها، وإعادة تبويبها.
- التركيز بشكل أكبر على بيئة الرقابة، حيث أُدرج في هذه المدونة كمبدأ رئيسي، بما يتجاوز المحاور التقليدية لإشراف مجلس الإدارة والتدقيق الداخلي والخارجي لتشمل محاور إضافية للامتثال والمخاطر والإدارة البيئية والاجتماعية، مع زيادة التركيز على السياسات المكتوبة والإفصاح، والتواصل الاستباقي مع الأطراف المعنية.
- توسيع نطاق قواعد الحوكمة ليشمل الجوانب البيئية والاجتماعية للحوكمة، فهذه المدونة، تُوسع وتعرف القواعد والممارسات المتوقعة للحوكمة البيئية والحوكمة الاجتماعية التي يجب دمجها في الاستراتيجية العامة والسياسات المكتوبة وإطار الرقابة للشركات.

وإضافة إلى التعليمات الإلزامية لقواعد حوكمة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، سيتم إصدار قواعد اختيارية للحوكمة تستطيع الشركات اتباعها في سبيل تحقيق مستويات متقدمة من الحوكمة، هذا إضافة إلى الدليل الإرشادي للإفصاح البيئي والاجتماعي الذي يحتوي على مؤشرات الاستدامة المالية التي ستستخدمها الشركات المدرجة كمرجع عند

إعداد تقارير الاستدامة الخاصة بها.

ويتوقع أن يتم، خلال العام 2024، عرض مسودة التعليمات المقترحة، إضافة إلى القواعد الاختيارية للحوكمة على الأطراف ذوي العلاقة بهدف الحصول على ملاحظاتهم حولها، تمهيداً لعمل المراجعة النهائية وصدورها حسب الأصول ووضعها موضع التنفيذ.

- **برنامج مساق حوكمة الشركات في الجامعات الفلسطينية**

استمرت الهيئة في تطبيق برنامج دمج مساق الحوكمة في الجامعات الفلسطينية، وذلك من خلال الاتفاقيات الموقعة مع مؤسسة التمويل الدولية والجامعات المعنية بإدراج المساق في خطتها التدريسية لكل فصل دراسي، بحيث تتواصل جهود الهيئة لدمج المساق في أكبر عدد ممكن من الجامعات الفلسطينية، حيث بلغ عدد الجامعات الفلسطينية التي تعاونت مع الهيئة بخصوص دمج المساق في خطتها التدريسية خلال العام 2023 خمس جامعات فلسطينية هي: جامعة بيرزيت، جامعة فلسطين التقنية-خضوري، جامعة القدس المفتوحة، الجامعة العربية الأمريكية، جامعة فلسطين الأهلية. وفي السياق ذاته، بلغ عدد المتقدمين للمساق منذ إطلاق البرنامج، وحتى الفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي 2023/2024، 5974 طالباً وطالبة، اجتاز منهم المساق بنجاح 5364 طالباً وطالبة، بنسبة نجاح بلغت 90%، فيما بلغت نسبة الطلبة غير المجتازين للمساق 10%، كما يبين الشكل (1) أدناه. ويحصل الطالب الذي اجتاز المساق على شهادة معتمدة من قبل الهيئة ومؤسسة التمويل الدولية. ويوضح الشكل (2) أدناه نسبة توزيع الطلبة المتقدمين للمساق حسب الجنس، حيث بلغت نسبة الطلبة من الذكور 34%، مقابل 66% من الإناث. ومن خلال الخطة الجديدة التي طرحتها الهيئة في نهاية العام 2023، فإنه من المتوقع أن يتم دمج المساق في معظم الجامعات الفلسطينية التي، بدورها، سوف تقوم بطرح المساق ضمن خططها التدريسية للفصول الدراسية للطلبة، ما سينعكس إيجاباً على المجتمع، ويساهم في خلق جيل مثقف بمواضيع حوكمة الشركات وممارسات النزاهة والشفافية في الشركات.

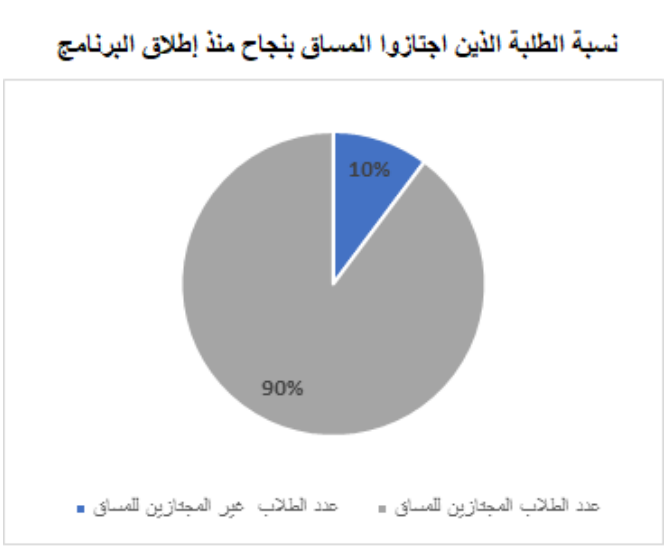

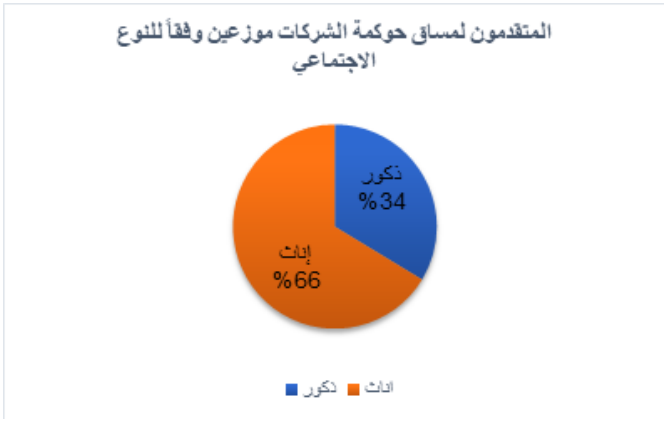

خدمات الاستدامة المالية > الشمول المالي

تعمل هيئة سوق رأس المال وشركاؤها، بشكل مستمر، من أجل تعزيز الشمول المالي في فلسطين، وقد تمكنت من تحقيق العديد من الإنجازات في سياق الشمول المالي خلال العام 2023، وذلك من خلال استراتيجية ذات أهداف واضحة، وبمشاركة واسعة من الجهات ذات العلاقة، حيث تهدف استراتيجية الشمول المالي إلى وضع الأسس التي تكفل تعزيز وصول واستخدام فئات المجتمع كافة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وتحقيق ذلك يتطلب خطة عمل واضحة ومحددة الأبعاد. وفي هذا السياق، وبعد الانتهاء من مرحلة إعادة التقييم خلال العام 2022، وعملاً بتكليف اللجنة الوطنية، عملت اللجنة الفنية على الانتهاء من إعداد الخطة التنفيذية للفترة 2023-2025 المتبقية من عمر الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، وذلك من خلال تقييم الخطة السابقة، ومراجعة سير العمليات فيها، إضافة الى تكليف المجموعات الفرعية المتخصصة، وهي مجموعة تمكين المستهلك، ومجموعة عمل المشاريع الريادية والمتوسطة والصغيرة، ومجموعة الخدمات المالية المبتكرة، بالمباشرة بعقد الاجتماعات اللازمة وجلسات العصف الذهني لغرض إنجاز الخطة التنفيذية التي تستند إلى السياسات التدخلية المعتمدة من اللجنة الوطنية ومخرجات مشروع إعادة التقييم للعام 2022.

تجدر الإشارة إلى أن الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية، خلال هذا العام، واجهت العديد من التحديات المتمثلة بالأزمات الاقتصادية والسياسية في فلسطين التي كان أبرزها حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة في الربع الأخير من العام 2023، فعلى الرغم من كل الجهود المبذولة منذ بداية عمر الاستراتيجية وحتى العام 2023 في العمل على إنجاز الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وتطويرها، فإنها واجهت العديد من التحديات والعقبات خلال العام 2023 التي شكلت عائقاً أمام إنجاز الأنشطة والبرامج الخاصة بالاستراتيجية، وكان أبرزها ما شهده الربع الأخير من العام 2023 من حرب الإبادة الجماعية التي يشنها الاحتلال الاسرائيلي على أهلنا في قطاع غزة، وكذلك سياسة القتل المتعمد والاعتقال والتنكيل بحق أهلنا في الضفة الغربية، وسياسة الإغلاقات ومنع التنقل بين المدن والمحافظات وهجمات مليشيات المستوطنين على المناطق التي لا تقع تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، كل ذلك سبب حالة من عدم الاستقرار السياسي الذي بدوره أثر بشكل مباشر على الوضع الاقتصادي في فلسطين، ما أدَّى إلى التأثير على القطاعات الاقتصادية والمالية الفرعية، وبلا شك أثر على تطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، وعلى تنفيذ الأنشطة والبرامج التي كان من المقرر تنفيذها خلال فترة الحرب، بحيث توقف كثير من المشاريع عن العمل، وتم تجميد أي مشاريع أو مخططات بما يخص الاستراتيجية، وتنفيذ برامج الخطة الجديدة.

كما أن القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على حرية حركة الأفراد في فلسطين لها التأثير الأكبر من خلال منع المواطنين من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية واستخدامها، وعدم القدرة على حماية حقوق المستهلكين ضمن هذه الظروف، وأيضاً شكلت هذه الأزمة عائقاً أمام استغلال التكنولوجيا المالية لتوسيع نطاق انتشار الخدمات والمنتجات المالية، وهذا، بدوره، يتوقع له أن ينعكس سلباً على الشمول المالي في فلسطين، نظراً لتردي الأوضاع الاقتصادية، واستنزاف الناتج المحلي الإجمالي الناجم عن تراجع الإيرادات وازدياد حجم البطالة، حيث إن الحرب تسببت بفقدان 160-200 ألف عامل مصدر دخلهم، وكذلك أزمة حجز أموال المقاصة لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلي التي تؤثر على القطاع الحكومي بشكل كامل، والقطاع المالي الفلسطيني ككل، حيث إن مقدرة السلطة الفلسطينية محدودة جداً على مجابهة تداعيات هذه الأزمة.

وعلى الرغم من كل المعيقات والعقبات التي تواجه تطبيق الاستراتيجية بشكل خاص، والشمول المالي بشكل عام، فإنه لا تزال الجهود في الهيئة تتضافر قدر المستطاع للعمل على حصر آثار هذه الحرب على القطاعات التي تشرف عليها. وعلى الرغم من ضبابية المشهد المستقبلي، والأخذ بعين الاعتبار أن الحرب لم تنته بعد، فإن العمل جارٍ على تقييم الوضع الحالي ومحاولة حصر التداعيات التي سببتها الحرب لغرض اتخاذ الخطوات التصحيحية والبناءة في مجال الشمول المالي ضمن الظروف الصعبة التي تمر بها، وذلك بالتنسيق مع المؤسسات الشريكة والداعمة للاستراتيجية.

أبرز إنجازات الهيئة في سبيل تعزيز الشمول المالي خلال العام 2023:

- **احتساب مؤشرات الشمول المالي للقطاع المالي غير المصرفي**

تعمل الهيئة على التقييم المستمر للتقدم الحاصل على مخرجات أنشطة الخطة التنفيذية الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2018-2025، حيث يتم احتساب مؤشرات الشمول المالي الخاصة بالقطاع المالي غير المصرفي وبشكل سنوي، وذلك استناداً إلى مؤشرات دولية معتمدة مع مراعاة السياق المالي الفلسطيني، بحيث تنبثق هذه المؤشرات من ثلاثة أبعاد رئيسية للشمول المالي، وهي الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية، واستخدام هذه المنتجات والخدمات، إضافة إلى الجودة، وتساهم هذه المؤشرات في قياس مستوى الشمول المالي في فلسطين، وتقديم صورة واضحة عنه، ما يتيح الفرصة إلى مقارنة واقع الشمول المالي في فلسطين مع السنوات السابقة من جهة، ومع الدول الأخرى من جهة أخرى. وقد تم خلال الربع الثاني من العام 2023 احتساب مؤشرات الشمول المالي الخاصة بالقطاع المالي غير المصرفي للعام 2022، حيث أظهرت النتائج نمواً واضحاً في مؤشرات الاستخدام والجودة في قطاع التأمين والتأجير التمويلي والأوراق المالية، أما فيما يخص مؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية غير المصرفية، فقد كان هناك تراجع بسيط مقارنة بالعام 2021. ولايزال الباب مفتوحاً لتحسين أداء المؤشرات عبر طرح المزيد من الخدمات المستحدثة، واستخدام حلول التكنولوجيا المالية والرقمنة، وهو ما تسعى هيئة سوق رأس المال إلى تعزيزه خلال الفترة القادمة، والشكل التالي أدناه يبين احتساب مؤشرات الشمول المالي للقطاع المالي غير المصرفي لآخر أربعة أعوام ماضية.

مؤشرات الشمول المالي للقطاع المالي غير المصرفي لآخر أربعة أعوام

- **اعتماد وإعلان نتائج إعادة تقييم الشمول المالي في فلسطين**

اعتمدت اللجنة الوطنية للشمول المالي نتائج ومخرجات مشروع إعادة تقييم الشمول المالي في فلسطين الذي تم تنفيذه خلال العام 2022، وتم الإعلان عن النتائج على المستوى الوطني في فعالية ضمت الهيئة، وسلطة النقد، والشركاء الرئيسيين للاستراتيجية، إضافة إلى ممثلين عن مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI): الممول الرئيسي لمشروع إعادة التقييم، وممثلين عن الوكالة الألمانية للتنمية (GIZ)، إضافة إلى حضور القيادات المصرفية والمالية والاقتصادية، وممثلي العديد من مؤسسات المجتمع المدني.

وتباعاً لتنفيذ المسح الشامل لجانبي العرض والطلب، إضافة إلى دراسة النظام البيئي (ecosystem) والبيئة الممكنة للشمول المالي في فلسطين، جاءت المخرجات لتبرز تقدماً مهماً في مجال تعزيز الشمول المالي في فلسطين، حيث، وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي رافقت تنفيذ الاستراتيجية الوطنية خلال الفترة (2018-2022)، فإن هناك تقدماً في الشمول المالي على مستوى محاوره الثلاثة وهي الوصول، والاستخدام، والجودة، حيث تشير نتائج المسح الشامل إلى تقدم ملحوظ في الوصول والاستخدام للقطاع المالي مقارنةً بنتائج التقييم المنفذ في العام 2016. كما أظهرت النتائج أن نسبة الشمول المالي الآن بلغت 50.9% مقارنةً مع 36.4% في العام 2016، وترتفع النسبة إلى 54.2% عند إضافة نسبة امتلاك المحافظ الإلكترونية التي لم تكن

موجودة سابقاً كما هو موضح في الأشكال (1، و2، و3) أدناه، علماً بأن النسبة التي كانت مستهدفة في الاستراتيجية ومخطط الوصول لها هي 50% كحد أدنى مع نهاية العام 2025. كما أظهرت النتائج وجود تقدم ملموس في مستوى الثقافة المالية لدى المواطنين الفلسطينيين مقارنةً بما كانت عليه في العام 2016، فقد ارتفعت نسبة المواطنين الذين لديهم مستوى ثقافة مالية متوسط على الأقل من 41.3% في العام 2016 لتصل إلى 53.3% في العام 2022، ومع هذا التقدم الملحوظ في نسبة الثقافة المالية، فإن الفجوة الجندرية بين الذكور والإناث لا تزال كما هي بفرق 20 نقطة مئوية تقريباً لصالح الذكور.

وفقاً للنتائج الواردة أعلاه، فإنه قد تم تحقيق تقدم ملموس في جانب الوصول والاستخدام للخدمات المالية خلال الفترة 2018-2022.

شكل رقم (1): نسبة الشمول المالي، امتلاك/استخدام الخدمات المالية على المستوى الوطني 2022 (50.9%)

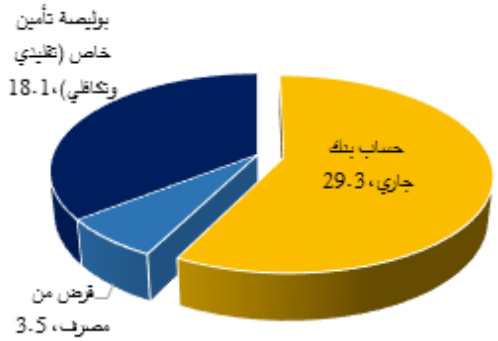

شكل رقم (2): نسبة الشمول المالي، امتلاك/استخدام الخدمات المالية على المستوى الوطني 2016 (36.4%)

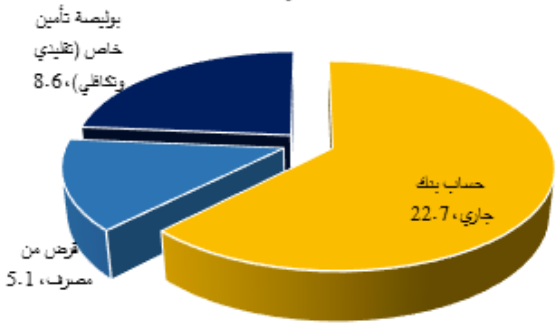

شكل رقم (3): نسبة الشمول المالي، امتلاك/استخدام الخدمات المالية على المستوى الوطني 2022 (54.2%)

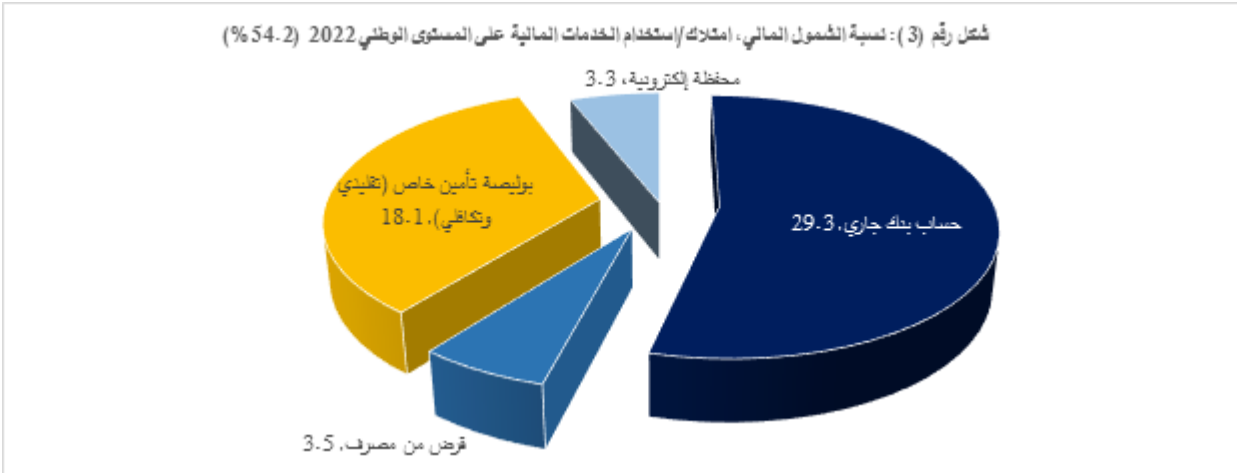

ونتيجة للخبرات والجهود المتراكمة في الشمول المالي، وتعدد الممارسات والتجارب العملية على المستويين الإقليمي والدولي، وتراكم الخبرات على المستوى المحلي، وتداعيات جائحة كورونا، أصبح هناك فهم أعمق لواقع الشمول المالي وتطورات أدوات قياسه، وذلك بالتزامن مع تطور واستخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المالي، وما أحدثته من تغيير في معطيات الشمول المالي، بحيث أصبح غير كافٍ الاستناد إلى مقياس واحد للشمول المالي، بل هناك حاجة إلى استحداث مقاييس أخرى تغطي المحاور المرتبطة به كافة، وهو ما تم العمل عليه في فلسطين منذ العام 2019، إذ تم تطوير واعتماد مقاييس إضافية للشمول المالي من واقع بيانات جانب العرض تغطي المحاور الثلاثة الرئيسية للشمول المالي، وهي الوصول والاستخدام والنوعية، وتم البدء باحتسابها على أساس سنوي منذ العام 2019. ومن الضروري الإشارة إلى أن نتائج هذه المؤشرات تعزز ما تم التوصل إليه من نتائج إعادة تقييم الشمول المالي المنفذ في العام 2022، تحديداً من حيث الوصول والاستخدام.

وفي ظل المعالجات والتحاليل اللاحقة التي تقوم بها اللجنة الفنية للشمول المالي على مخرجات إعادة التقييم في سبيل تعديل وتطوير خطة الشمول المالي لتتناسب والمعطيات والنتائج الحالية، ومنها التعرف على أبرز المحددات التي تحول دون تعزيز الشمول المالي في فلسطين، فقد أشارت معطيات نتائج التقييم إلى أن العامل الاقتصادي كان من أبرز المحددات في فلسطين، وهذا متوقع في ظل الواقع الذي يعاني منه الاقتصاد الفلسطيني، وانعكاسه على مستوى الوضع المالي للأفراد، لا سيما أن الشمول المالي ليس هدفاً بحد ذاته، وإنما عامل مهم وضروي يسهم في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي وتعزيز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لدى الأفراد والأسر. وانعكس ذلك على عمليات بناء وتطوير الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي للفترة المتبقية من عمر الاستراتيجية 2022-2025.

وقد تم نشر كافة المخرجات المتعلقة بمشروع إعادة تقييم الشمول المالي في فلسطين على موقع الهيئة، وموقع الشمول المالي.

- **اعتماد ونشر خطة العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي للفترة المتبقية من عمر الاستراتيجية 2023-2025**

عملاً بالتكليف الذي أنيطت به اللجنة الفنية للشمول المالي من قبل اللجنة الوطنية بمراجعة الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي تمهيداً لتطويرها وتعديلها بما يتواءم مع مخرجات مرحلة ما بعد إعادة التقييم، عملت اللجنة الفنية، عقب إعلان نتائج إعادة تقييم الشمول المالي، على قراءة ومراجعة وتحليل النتائج الخاصة بمشروع إعادة التقييم، ووضع السياسات التدخلية المقترحة التي تم اعتمادها من قبل اللجنة الوطنية تمهيداً للاستناد إليها في بناء الخطة التنفيذية للمرحلة المتبقية من عمر الاستراتيجية.

وتم خلال العام 2023 تكليف المجموعات الفرعية للشمول المالي بعقد الاجتماعات اللازمة لإنجاز الخطة التنفيذية، مستندة إلى السياسات التدخلية المعتمدة، ومخرجات إعادة التقييم للعام 2022، حيث ركزت مجموعة تمكين المستهلك، وهي المجموعة الأكبر من حيث عدد الأعضاء، في اجتماعاتها الستة، على مناقشة الدراسة التشخيصية الشاملة، وخطة العمل الثلاثية مع وزارة التربية والتعليم، وتقرير النوع الاجتماعي، لتقديم اقتراحات محددة بالأنشطة والبرامج لإثراء الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي. أما مجموعة عمل المشاريع الريادية والمتوسطة والصغيرة، فقد ركزت، في اجتماعاتها الأربعة التي عقدتها، على الدراسة التشخيصية وتقرير النوع الاجتماعي، كما ناقشت العديد من التحديات التي تعترض المشاريع الريادية والناشئة والمتوسطة والصغيرة، وأسهمت في تقديم الحلول للعديد من هذه التحديات على شكل برامج وأنشطة أضيفت إلى الخطة التنفيذية. وعملت مجموعة الخدمات المالية المبتكرة، في اجتماعاتها الأربعة، على مراجعة الدراسة التشخيصية الكاملة، إضافة إلى تقرير الخدمات المالية الرقمية (DFS)، واقتراح الأنشطة والبرامج التي تعزز الوصول واستخدام الخدمات المالية، وتخفض من تكلفتها. وعقب الانتهاء من أعمال مجموعات العمل، واستلام مخرجاتها، قامت رئاسة اللجنة الفنية للشمول المالي بمراجعة الأنشطة والبرامج المقترحة من مجموعات العمل، وتكليف الفرق الفنية في هيئة سوق رأس المال وسلطة النقد بمواءمتها مع السياسات التدخلية المعتمدة، وخطط عمل المؤسسات الرقابية، وقد تم اعتماد الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية بشكلها النهائي من قبل اللجنة الوطنية، وتم نشرها في الربع الأخير من العام على الموقع الإلكتروني للهيئة وموقع الشمول المالي.

مكافحة جريمتي غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

يوفر إطار إدارة المخاطر في الهيئة النوايا والتوجهات الإجمالية للهيئة فيما يتعلق بإدارة المخاطر. كما يقدم إطار عمل إدارة المخاطر في الهيئة الإجراءات والترتيبات لتنفيذ إدارة المخاطر وتحسينها بشكل مستمر تماشياً مع سياق إدارة المخاطر. وتشمل عناصره الأساسية إعداد سياق وقبول مواجهة المخاطر، وتقدير المخاطر (تحديدها، وتحليلها، وتقييمها)، ومعالجة المخاطر، والمعلومات، والاتصالات، والوعي، والتدريب، ومراقبة المخاطر ومتابعتها واستعراضها.

تم استحداث قسم إدارة المخاطر داخل دائرة إدارة المخاطر، وهي مسؤولة عن إدارة المخاطر في الهيئة بالتوافق مع باقي الوحدات الإدارية.

- تلبية لبرامج العمل وتأهيل وتطوير الكادر الوظيفي، تم المشاركة في برنامج دبلوم إدارة المخاطر بعد منتصف العام 2023، ونحن في صدد الانتهاء من البرنامج مع نهاية العام.
- تم التواصل مع دائرة نظم المعلومات لاستحداث برنامج (سجل مخاطر الهيئة) يساهم في تعزيز إدارة المخاطر في الهيئة بشكل فعال، وجاء الرد أنه سيتم إدراج تطوير النظام على الخطة السنوية لدائرة نظم المعلومات للعام 2024.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تهدف الهيئة إلى تهيئة المناخ الملائم لتحقيق استقرار ونمو رأس المال، وتنظيم وتطوير ومراقبة سوق رأس المال في فلسطين، وحماية حقوق المستثمرين. وانطلاقاً من مهامها وأهدافها الرامية إلى تحقيق الاستقرار في سوق رأس المال، ومن أجل تجنيب قطاعات سوق رأس المال من مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي قد تهدد استمرار هذه القطاعات وتعريضها لمخاطر مالية وتشغيلية وقانونية وغيرها، فقد واصلت الهيئة، مع بداية العام 2022، دورها في مواءمة الامتثال في تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفق الاتي:

التشريعات:

التعاميم الصادرة عن الهيئة من شأنها رفع كفاءة وتعزيز قدرة الشركات على مواجهة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب واتباع النهج القائم على المخاطر في الكشف عن المعاملات المشبوهة، وتم إصدار العديد من التعاميم خلال العام 2023، وجاءت على النحو التالي:

- تعميم إرسال تقرير سنوي عن كافة الأنشطة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال.
- تعميم القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي الذي يتم بشكل إلكتروني من النيابة العامة، وبلغ عددها 11 تعميماً.
- في بداية شهر شباط، أصدرت اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب العديد من الأدلة الإرشادية أهمها (الدليل الإرشادي- المستفيد الحقيقي، الأشخاص السياسيون ممثلو المخاطر، الخاص بالإبلاغ عن العمليات والأنشطة المشبوهة). وقامت الهيئة بدورها بنشر الأدلة على موقعها الإلكتروني وتعميمها على كافة القطاعات الخاضعة لرقابتها وإشرافها لعكسها على السياسات والإجراءات لديها.
- تعميم الدول عالية المخاطر والمحظور التعامل معها ونشرها على موقع الهيئة، وبلغ عدد القرارات 3.
- تعميم سريان تعليمات رقم 4 لسنة 2022 بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالمؤسسات المالية، بتاريخ 8/2/2023.
- تعميم/التزام المدقق الخارجي، بتاريخ 27/3/2023.

- تعميم تطبيق الهاتف الخاص بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بتاريخ 10/9/2023.
- تعميم المشاركة في برنامج (PAMLA anti-money laundering and terrorist financing accreditation Palestine) بتاريخ 1/10/2023.
- تعميم إجراءات احترازية بتاريخ 19/10/2023.

جولات تفتيش مختصة وإعداد سجلات مخاطر

في نهاية العام 2022، قامت الإدارات الرقابية بتحديث سجل المخاطر لديها الذي يعتمد على نظم محدثة من أجل تقييم مخاطر الشركات المالية، والذي يحتوي على معايير تأخذ بعين الاعتبار مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب داخل الشركة، متضمنة المحاور الأربعة لتقييم المخاطر، وتم إعداد (risk profile) لكل شركة على حدة، وذلك على أساس أوزان نسبية لعناصر الفحص، هذا إضافة إلى عناصر الامتثال الواردة ضمن تشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحلية. وفي بداية العام 2023، قامت الإدارات الرقابية بإعداد خطط تشغيلية مبنية على النهج القائم على المخاطر لأغراض التفتيش المكتبي والزيارات الميدانية الدورية إن دعت الحاجة، وذلك بهدف التحقق من مدى امتثال الشركات الخاضعة لرقابة وإشراف هيئة سوق رأس المال للقانون والتعليمات والتعاميم والتشريعات الخاصة بعمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. واستمرت الإدارات بتنفيذ هذه الخطط منذ بداية العام، وتم التعاون مع قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لزيارات ميدانية لبعض شركات التأجير التمويلي.

المخالفات والعقوبات الإدارية:

- تم توجيه عقوبة "تنبيه" لشركة تأمين لعدم تزويد الهيئة بتقرير التقييم الذاتي خلال الفترة الزمنية الممنوحة للشركات، وتم منحها مهلة إضافية لإعداد التقرير وإرساله إلى الهيئة.
- تم توجيه عقوبة "إنذار خطي" لشركة تأجير تمويلي لعدم تزويد الهيئة بتقرير المدقق الخارجي بخصوص سياسة وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتم منحها مهلة إضافية لإعداد التقرير وإرساله إلى الهيئة.

المشاركة في المؤتمرات وورشات العمل والبرامج التدريبية:

- تلبية لدعوة وحدة المتابعة المالية، شارك فريق من الهيئة في العديد من الاجتماعات المتعلقة بمناقشة مخاطر التعامل بالأصول الافتراضية وتقييمها.
- الاجتماع مع العديد من مسؤولي الاتصال للشركات الخاضعة لرقابة وإشراف الهيئة كنوع من التغذية العكسية.
- عقد سلسلة من الاجتماعات وورشات العمل لمسؤولي الاتصال، وأهمها جاء تحت عنوان "التقييم الذاتي" لمساعدتهم على كيفية إعداد التقييم، والتعرف على درجة المخاطر، ووضع إجراءات الحد منها.
- شارك فريق من الهيئة في ورشة عمل حول التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن.
- المشاركة في ورشة عمل إقليمية حول مكافحة انتشار التسلح في دبي.
- المشاركة في مؤتمر النيابة العامة الدولي الحادي عشر.
- عقد اجتماع عمل لبحث متطلبات الإبلاغ وفق القانون - وحدة المتابعة المالية - الهيئة - الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها.

التعاون المحلي والدولي:

طلبات التعاون المحلي الواردة من السلطات المختصة:

الرد على الاستفسارات والطلبات الواردة من السلطات المختصة وتزويدهم بالبيانات اللازمة ضمن الصلاحيات القانونية للهيئة بهذا الخصوص، على النحو التالي:

- تم الرد على 15 طلباً وارداً من محكمة جرائم الفساد.
- تم الرد على 66 طلباً وارداً من دوائر التنفيذ وقرارات المحاكم.
- تم الرد على 15 طلباً وارداً من وحدة المتابعة المالية.
- تم الرد على 4 طلبات واردة من مكتب النائب العام.

طلبات التعاون الدولي الصادرة/الواردة:

لا يوجد.

<u>قسم إجراءات العمل:</u>

- تم استحداث قسم إجراءات العمل لدى دائرة إدارة المخاطر في الربع الثاني من العام 2023، وتم وضع خطة مزمّنة لمراجعة كافة إجراءات العمل للوحدات الإدارية في الهيئة، وبدء عقد سلسلة اجتماعات مع مسؤولي الوحدات الإدارية لمراجعة إجراءات العمل لديهم.

التوعية المالية والعلاقات العامة

عملت الهيئة على تنفيذ عدد من الأنشطة التوعوية ذات العلاقة بتطوير البيئة القانونية، وتطوير أعمال الهيئة الفنية، وزيادة الوعي لدى الجمهور بأهمية القطاع المالي غير المصرفي، وهو ركن أساسي من مهام الهيئة تجاه جمهور المواطنين في فلسطين، حيث تسعى الهيئة إلى تعزيز قدرات المواطنين وثقافتهم المالية بالقطاعات التي تشرف عليها، إضافة إلى تعزيز علاقاتها الداخلية والخارجية من خلال العديد من اللقاءات والمبادرات والأنشطة، وذلك استناداً إلى خططها وبرامجها والمهام الموكلة إليها بموجب القانون، والأهداف الاستراتيجية المحددة في الخطة الاستراتيجية الخمسية 2021-2025. كما كان للحرب التي شنها الاحتلال الإسرائيلي على محافظات الوطن الجنوبية في العام المنصرم تداعيات على مقومات الحياة الاقتصادية كافة. فيما يلي سنعرض مجموعة من الأنشطة والبرامج التوعوية التي تم تنفيذها لغاية بداية تشرين الأول/أكتوبر من العام 2023:

- **هيئة سوق رأس المال تختتم مسابقة "تكنولوجيا التأمين الإقليمية، بإعلان الفائزين بمساري المسابقة**

تم في حفل برتوكولي نظمته الهيئة في مدينة رام الله، بحضور عدد من المؤسسات العامة والمجتمعية والإعلامية، وبالتعاون مع مؤسسة التعاون الألماني (GIZ)، واتحاد شركات التأمين، الإعلان عن الفائزين بمسابقة "تكنولوجيا التأمين الإقليمية". وشملت المسابقة مسارين؛ الأول لأفكار إبداعية جديدة في التكنولوجيا المالية للتأمين، وفاز بها فريقان من تونس والكاميرون، وقيمة الجائزة 5000 دولار لكل منهما. أما المسار الثاني، فهو لشركات قائمة، وفازت بها شركتان من بريطانيا والإمارات، وتبلغ قيمة الجائزة 5000 دولار لكل منهما أيضاً. وستتم استضافة التطبيقين الفائزين بالمسار الثاني في شركتي "المشرق" و"تمكين".

وجاءت هذه المسابقة في إطار جهود الهيئة لتعزيز استخدام التكنولوجيا المالية، ومن ضمنها تكنولوجيا التأمين، في القطاعات المالية غير المصرفية، وفي سياق تنفيذ استراتيجية الهيئة الخمسية 2021-2025، التي حددت تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية والبيئة الممكنة في القطاعات المالية غير المصرفية لها كأحد محاورها الرئيسية الثلاثة.

- **هيئة سوق رأس المال تشارك في لقاء النجاح الاقتصادي الأسبوعي**

شاركت الهيئة في عدة لقاءات نظمتها جامعة النجاح، بالتعاون مع الهيئة، وذلك ضمن لقاء النجاح الاقتصادي الأسبوعي تحت عدد من العناوين المتخصصة بالقطاع المالي غير المصرفي.

ومثل الهيئة في اللقاءات المذكورة عدد من المتحدثين من كادر الهيئة. وفي السياق ذاته، شارك مدير الشؤون القانونية في الهيئة الأستاذ أمجد قبها في لقاء تحت عنوان "هيئة سوق رأس المال الفلسطينية: الدور والخطط المستقبلية".

كما تم تنفيذ ورشة عمل ضمن لقاء النجاح الاقتصادي الأسبوعي تحت عنوان " قطاع الأوراق المالية في فلسطين: الواقع والآفاق" بحضور مدير عام الإدارة العامة للأوراق المالية في الهيئة الأستاذ مراد جدبة، وعدد من أساتذة الجامعة، وبحضور ودعوة عدد كبير من طلبة تخصص العلوم المالية والمصرفية، إضافة إلى طلبة من باقي التخصصات في الكلية، والمهتمين من شرائح المجتمع في هذا الشأن.

وطرح هذا اللقاء محاور مهمة تخص استراتيجية العمل في قطاع الأوراق المالية في هيئة سوق رأس المال في الفترة 2021-2025 من حيث استدامة القطاعات المالية تحت إشراف الهيئة، وتعزيز استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المالي غير المصرفي، إضافة إلى النهوض بخدمات وأدوات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية كالصكوك الإسلامية، وصناديق الاستثمار والإجازة الإسلامية، وغيرها.

- **هيئة سوق رأس المال تنظم لقاء تعريفياً بقطاع التأجير التمويلي بالتعاون مع غرفة تجارة رام الله**

نظمت الهيئة، بالتعاون مع غرفة تجارة محافظة رام الله والبيرة، لقاء تعريفياً بقطاع التأجير التمويلي، بحضور مدير عام الهيئة ونائب رئيس الغرفة، وعدد كبير من أعضاء الغرفة التجارية والمهتمين والتجار وكادر من موظفي الهيئة، إلى جانب شركات التأجير التمويلي في فلسطين.

يعد قطاع التأجير التمويلي إحدى وسائل التمويل المكملة للوسائل المتاحة والمتوفرة في السوق الفلسطيني؛ سواء من المصارف، أو مؤسسات الإقراض الصغير.

وتخلل اللقاء تقديم الشركات المشاركة في اللقاء عروضاً عن أهم الخدمات التي تقدمها للمشاريع الصغيرة والمشاريع متناهية الصغر والمتوسطة، وآلية التمويل؛ سواء التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية، أو أنواع التمويل الأخرى.

- **هيئة سوق رأس المال تعقد دورات تدريبية تحت عنوان "معمل الصحافة المالية"**

نظم قسم العلاقات العامة والدولية في الهيئة، دورتين تدريبيتين خلال العام 2023 في كل من مدينتي نابلس وأريحا. وامتدت كل دورة على مدار يومين، وذلك بمشاركة ما يقارب 50 طالباً من كليات الإعلام والعلاقات العامة والاقتصاد في مختلف الجامعات الفلسطينية.

ونفذ الدورة مدربون من طرف الهيئة للتعريف بالهيئة والقطاعات التي تقع تحت إشرافها (قطاع التامين، وقطاع الأوراق المالية،

وقطاع التأجير التمويلي، وتمويل الرهن العقاري) من حيث مكونات القطاعات، والإحصائيات، وأهم الأرقام الخاصة بالقطاعات، إضافة إلى الفرص والتحديات التي تواجه عمل القطاعات.

وفي السياق ذاته، نفذت دورة أخرى بمشاركة عدد من الصحافيين المتخصصين وريادي الأعمال، للحديث عن ريادة الأعمال ووسائل التواصل الاجتماعي ودورها في الصحافة المالية، وصحافة البيانات، وصحافة الموبايل، والصحافة الاقتصادية، وكيفية قراءة البيانات المالية للقطاع المالي غير المصرفي.

واختُتمت الدورتان بتوزيع الشهادات على المشاركين.

- عقد عدة لقاءات تعاون مع عدد من المؤسسات الأكاديمية والجامعية

نظم قسم العلاقات العامة والدولية في الهيئة، لقاءً موسعاً مع ممثلين من الجامعات المحلية (جامعة بيرزيت، جامعة بيت لحم، جامعة القدس المفتوحة، جامعة بوليتكنك فلسطين، جامعة النجاح الوطنية)، لمناقشة تفاصيل المساق المنوي إعداده من قبل الهيئة تحت عنوان الثقافة المالية الذي سيتضمن عدداً من الفصول الخاصة بالقطاع المالي الفلسطيني بشقيه المصرفي وغير المصرفي.

وفي السياق ذاته، وقعت الهيئة مذكرات تفاهم مع جامعة بوليتكنك فلسطين لتشمل العديد من مجالات العمل والتعاون، وجاري العمل على توقيع مذكرات تفاهم مع كل من جامعة القدس المفتوحة وجامعة القدس أبو ديس لتعزيز التعاون المشترك، ورفع قدرت طلاب الجامعات، وتوفير فرص تدريب وتعزيز التوعية المالية، وتحديداً في القطاع المالي غير المصرفي.

الهيئة ومركز تطوير الإعلام يبدآن العمل على دراسةٍ حول معايير التعامل مع أخبار القطاعات المالية غير المصرفية

أعلنت الهيئة ومركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت عن بدء العمل على دراسةٍ بعنوان "المعايير المهنية والأخلاقيات المهنية للصحافيين في التعامل مع أخبار القطاعات المالية غير المصرفية" التي تُشرف عليها الهيئة.

وتتضمن الدراسة إجراء مراجعة لكل الأدبيات العالمية والعربية المتعلقة بأخلاقيات الصحافة الاقتصادية والقطاعات المالية والقطاعات المالية غير المصرفية، ومقابلات معمقة مع صحافيين خبراء في الصحافة الاقتصادية، وأخلاقيات الإعلام، واستطلاعاً لعيِّنة من الصحافيين للوصول إلى أفضل المعايير والأخلاقيات التي يمكن أن يقوم بها الصحافيون ووسائل الإعلام في هذا النوع من التغطيات.

- **الهيئة تطلق أسبوع المستثمر العالمي 2023 للسنة السادسة على التوالي**

في إطار جهودها الدؤوبة، وسعيها الحثيث إلى الارتقاء بالقطاعات المالية غير المصرفية، أطلقت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، بالشراكة مع بورصة فلسطين، أسبوع المستثمر العالمي للعام 2023، وذلك في الفترة بين 2-8 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وتأتي مشاركة هيئة سوق رأس المال، ممثلة لدولة فلسطين في فعاليات أسبوع المستثمر العالمي للسنة السادسة على التوالي، وتتركز العام الحالي حول موضوعات مهمة تتصل بأساسيات الاستثمار عموماً، وأبرزها: التمويل المستدام، ومخاطر التعامل في الاستثمار في العملات الافتراضية المشفرة.

وتندرج مشاركة الهيئة في أسبوع المستثمر العالمي في إطار حرصها على المشاركة الفاعلة في مختلف فعاليات وأنشطة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية "أيوسكو" (IOSCO) ولجانها المختلفة، الأمر الذي يمكّنها من متابعة أحدث المستجدات المتعلقة بمهامها، ومواكبة المعايير الدولية ذات الصلة بأنشطة الأوراق المالية.

وتسلط الحملة الضوء على أهمية التوعية بقضايا رئيسية أربع: (توعية المستثمر، التمويل المستدام، ممارسات الغش والاحتيال المالي، الأصول المشفرة).

وركزت مشاركة الهيئة على الحملة التوعوية في موضوع "التمويل المستدام" باعتباره القوة الدافعة للتنمية المستدامة، دون تجاهل القضايا الأخرى، وذلك من خلال بث رسائل توعوية بصورةٍ مكثفة، وإصدار تقرير مفصل عن الحملة ومكوناتها وأهدافها، من خلال نشره على عدد كبير من وسائل الإعلام المحلية والرسمية ووسائل التواصل الاجتماعي للوصول لأكبر عدد من الفئة المستهدفة.

وتخلل فعاليات "أسبوع المستثمر العالمي" إطلاق مبادرة دولية توعوية سنوية من قبل "الأيوسكو"، بهدف رفع مستويات المعرفة المالية، وتعزيز ثقافة المستثمرين وحمايتهم على المستويين المحلي والعالمي.

وشارك في فعاليات المبادرة ما يزيد على 100 دولة من الدول الأعضاء في المنظمة الدولية، من بينها فلسطين ممثلة بهيئة سوق رأس المال التي انضمت بصفة رسمية لعضوية (الأيوسكو) في العام 2014

أبرز إجراءات الهيئة لمواجهة جائحة كورونا

بناء قدرات العاملين في الهيئة

شارك موظفو الهيئة في العديد من البرامج التدريبية المتخصصة في مجالات عمل الهيئة خلال العام 2023، وذلك استكمالاً لجهودها في رفع قدرات العاملين فيها، حيث شارك مجموعة من الموظفين في عدد من الدورات المتخصصة في صناعة التأمين (الحريق، الهندسي، التأمينات العامة، البحري وإعادة التأمين، التأمين الصحي وتأمينات الحياة) إضافة إلى دورة حول الاكتتاب والتوزيع في منتجات التأمين على الحياة والتأمين الصحي. كما تم عقد دورات متخصصة لموظفي الإدارة العامة للتأمين حول تقييم دراسات الجدوى لشركات التأمين.

وعقدت الهيئة بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي خلال العام 2023، برامج تدريبية متخصصة حول التأمين الشامل، والتأمين متناهي الصغر، والتأمينات الزراعية.

في السياق ذاته، شاركت الهيئة في مجموعة برامج تدريبية متخصصة تم عقدها عن بُعد بتنظيم من صندوق النقد العربي، واتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، حول تحليل الأسواق والأوراق المالية، والصكوك الإسلامية، وتطوير أسواق المال العربية، والتقنيات المالية الحديثة وتعزيز تطبيقاتها في القطاع المالي والمصرفي، وجريمة غسل الأموال.

كما شارك موظفو الهيئة في عدد من البرامج التدريبية المتخصصة بالمجالات المهنية والمالية والإدارية، منها المشاركة في دورة متخصصة حول معايير المحاسبة الدولية، ومعايير التقارير المالية الدولية (IAS & IFRS) والموازنة العامة في فلسطين، إضافة إلى ورش عمل متخصصة في المجالات القانونية مثل ورشة بناء قدرات القانونيين في الهيئات الحكومية، ونموذج الاحتياج التشريعي، ووثيقة قياس الأثر التشريعي، إضافة إلى مجموعة من الشهادات المهنية المتخصصة مثل تأمين المسؤولية، ومقدمة في التأمينات العامة، والمشاركة في زيارة تعريفية حول التكنولوجيا المالية في المملكة المتحدة.

وفي مجالات الاتصال والتواصل، شاركت الهيئة في مؤتمر متخصص حول وسائل التواصل الاجتماعي، ودورة متخصصة حول مهارات الاتصال والتعامل مع الآخرين، إضافة إلى دبلوم الإعلام الرقمي. كما شاركت في دورات تدريبية حول التقنيات الناشئة والتحول الرقمي، إضافة إلى دورة حول (Fujitsu Eternus Storage Administration).

نوع الدورة	عدد الدورات	عدد المشاركين
الدورات الداخلية	13	73
الدورات الخارجية- حضوري/عن بعد	17	27

الملاحق

الملاحق > إحصائيات وبيانات قطاع التأجير التمويلي